



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الأمانة **دراسة حول** المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة **تعزيز الحوافز للمستثمر الأجنبي في القطاعات الواعدة** قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

قطاع الشؤون الاقتصادية

مركز المعلومات والدراسات

ابريل 2020م



إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	الملخص التنفيذي:
7	مقدمة:
8	المحور الأول: محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
15	المحور الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر.....
24	المحور الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة في إطار رؤية 2030.....
30	المحور الرابع: تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة.....
	إخلاء مسؤولية
44	النتائج: أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، ويبقى أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح
47	التوصيات: فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذه المراجع على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فسخ ضائعة أو خسارة أدبية قد تنشأ باست
58	المراجع: الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

ملخص تنفيذي

تولي حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه أهمية بالغة للتنمية المستدامة ودعم الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية لتوفير مستوى معيشي مناسب وخلق فرص عمل مناسبة لكافة المواطنين. وخلق أنشطة اقتصادية منتجة من شأنها تنويع القطاعات المساهمة في الناتج الوطني خاصة في ظل الاهتمام بتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل.

تسعى المملكة العربية السعودية بخطى حثيثة لتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أكدت رؤية 2030 على استهداف المملكة رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 5.7%، تخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%، ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%، بالإضافة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30% بحلول عام 2030م.

وفي إطار حرص غرفة الشرقية على الاسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمار في المنطقة الشرقية فقد تم إعداد هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في المملكة وتقديم

إعداد هذه الدراسة من غرفة الشرقية الانتاجية بما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاعات الأعمال والساحين طبقاً للبيانات المجموعة من الآليات المقترحة لتذليلها لتعزيز تنافسية المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية بما يتسق مع المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة من الجهات المعنية في اتخاذ القرار. وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية وهي: المحور الأول: "محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"، يشمل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات الشركات العالمية للنفاذ للأسواق الخارجية، والمحور الثاني: "حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر"، يستعرض استراتيجيات الدول في تقديم حوافز المضمونة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليات، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي وأنواع حوافز الاستثمار وتجارب الدول في هذا الصدد، ومعايير تصميم حوافز استخدام هذه الدراسة ويحتل للشفافية تمثيل هذه الدراسة أو حوافزها دون إشعار مسبق.

الاستثمار. أما المحور الثالث: "الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة في إطار رؤية 2030"، يقدم أبرز مستهدفات المملكة والتوجهات العامة لرؤية 2030 فيما يتعلق بتعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، والمحور الرابع: "تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة"، يتناول أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في المملكة.

لقد خلصت الدراسة إلى وجود مجموعة من التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في المملكة، تتمثل فيما يلي:

- التوطين للوظائف.
- مدى توافر العمالة المدربة.
- ارتفاع المقابل المالي عن العمالة الأجنبية في ظل نقص المعارض من العمالة الوطنية لبعض المهن.
- التحديات التمويلية.

- عوامل ترجع لخصائص المنشأة، مثل حجم الطلب في السوق والمعوقات التسويقية والتصديرية وكذلك مدى كفاية الطاقة الانتاجية لدى المنشأة ومدى توافر مساحات مناسبة للتخزين لدى المنشأة.

- التحديات التكنولوجية: .
- الإطار المؤسسي والتشريعي الذي ينظم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف البنية التحتية بالمدن الصناعية.
- أسعار خدمات المرافق العامة والوقود.
- تأخر توفير خدمات الكهرباء والغاز للمصانع بالمدن الصناعية.
- الأعباء الضريبية.
- مدى توافر حوافز اجتماعية للمستثمرين.
- البيروقراطية في المؤسسات الحكومية.
- صعوبة عقد اجتماعات مع كبار مسؤولي الإدارات الحكومية.
- ضعف التواصل الحكومي مع الشركات الأجنبية.

إخلاء مسئولية

أعدت هذه الدراسة **● ضعف النشاط الخارجي لدى الممثلات السعوديات خارج المملكة.** سجلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات **● التأخر في إصدار تأشيرات الزيارات للمملكة لأغراض العمل.** أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثاً، **● عدم وجود شباك واحد لتقديم الخدمات للمستثمر.** أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتم اتخاذه بناءً على تقديم مجموعة من الآليات المقترحة لتعزيز جاذبية المملكة كسوق وإعانة أمام المستثمر الأجنبي، وهي: هذه الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- تشجيع توطيّن المعرفة لدى الصناعة السعودية لزيادة قدراتها التنافسية.
- الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتذليل الصعوبات اللوجستية.
- دعم الروابط والعلاقات الاستراتيجية بين المنشآت الوطنية.
- تذليل التحديات التمويلية.
- تطوير البنية التحتية بالمدن الصناعية.
- طرح أراضى للتملك للمستثمرين الصناعيين بأسعار تنافسية ومزودة بالمرافق الأساسية.
- توفير مصانع للإيجار بأسعار مخفضة في المدن الصناعية، لجذب الاستثمار الأجنبي لبعض الأنشطة الصناعية الحيوية، مع التمتع بهذا السعر التفضيلي لفترة 5 سنوات من تاريخ ممارسة النشاط.

- إنشاء مناطق استثمارية خاصة، بحيث يتم إنشاء مناطق استثمارية تتمتع بمعدلات ضريبية تفضيلية Special Tax-Privileged Zones لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مناطق معينة بالدولة وفي قطاعات محددة.
- وجود محفزات كافية للاستثمار في الطاقة البديلة، من خلال دعم المستثمرين في الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية).
- التشديد في تطبيق نظام المواصفات والمقاييس؛ مما يساهم في تقليص الواردات من السلع رديئة الجودة وحماية المنتج والمستهلك المحلي.
- تعزيز الصادرات الوطنية.
- تذليل الصعوبات المتعلقة باستيراد مستلزمات الإنتاج.
- مكافحة التستر التجاري.
- التدرج في توطین العمالة وفقاً لمعيار زمني طويل الأجل بما يتناسب مع قوى العرض والطلب في سوق العمل.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة التدرج ومراعاة التوقيت الزمني لتطبيق السياسات الإصلاحية. ليليات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي تنمية وتطوير مهارات الكوادر البشرية الوطنية، لتزويد لخريجين بالمهارات اللازمة لتمكينهم من أخذ المشورة المالية والتأهيلية وغيرها من المحللين والخبراء في هذا الشأن. ونسب في غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثاً الاندماج في سوق العمل والمنافسة مع العمالة الأجنبية. ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتكم. ومن تكون شركة شرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدلائل استيفائها عند بداية المشروع وفنوت وبرامج التمويل المتاحة وآليات التواصل مع الجهات استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق. الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- وجود منصة إلكترونية تتضمن كافة التعاميم المنظمة لشؤون الاستيراد على المستوى القطاعي.
- توفير البيئة التشريعية المناسبة لإنشاء مناطق صناعية خاصة.
- تكثيف جهود البرامج التي تستهدف تعزيز ريادة الأعمال.
- توفير الأموال اللازمة لبنك التنمية الاجتماعية من أجل توسيع قروضه.
- تسهيل الإجراءات في وزارة الشؤون البلدية والقروية لخدمة المنشآت الواعدة بالشكل المطلوب.
- توظيف الأسواق الشعبية لخدمة الأسر المنتجة.
- توفير حوافز اجتماعية للمستثمرين.
- تطوير المنظومة الضريبية، من خلال التوسع في توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدف جذب الاستثمارات منها؛ مما يساهم في تعزيز تنافسية المملكة لجذب الاستثمار الأجنبي، مع تخفيض معدل ضريبة الأرباح التجارية للشركات الأجنبية العاملة في القطاعات التي تستهدف

الدولة جذب الاستثمار إليها، بالإضافة إلى منح إعفاء ضريبي للمستثمر الأجنبي لمدة 5 سنوات من بدء ممارسة النشاط.

- تحسين بيئة ممارسة الأعمال والحد من البيروقراطية.
- التأكيد على العناية الفائقة من قبل المسؤولين بالجهات الحكومية وحرصهم على التواصل الفعال مع المستثمرين الأجانب.
- التواصل الفعال للجهات الحكومية مع الشركات الأجنبية، لتنمية معرفتهم بمستجدات القوانين والأطر التنظيمية في المملكة فيما يتعلق بأنشطتهم، من خلال قنوات سريعة وفعالة للتواصل سواء من خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني.
- تعزيز دور الممثلات السعودية خارج المملكة في جذب الاستثمار الأجنبي.
- تسريع وتيرة إصدار تاشيرات أغراض العمل، مع بحث إمكانية السماح بإعطاء تأشيرة لسيدة غير متزوجة لغرض العمل.
- وجود شبكات موحدة لتقديم الخدمات للمستثمر؛ مما يساهم في إختصار الوقت وتوفير الجهد اللازم

إخلاء مسؤولية

لإنهاء المعاملات والحصول على الخدمات من الجهات الحكومية. أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإباحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

مقدمة

تولي حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه أهمية بالغة للتنمية المستدامة ودعم الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية لتوفير مستوى معيشي مناسب وخلق فرص عمل مناسبة لكافة المواطنين. وخلق أنشطة اقتصادية منتجة من شأنها تنويع القطاعات المساهمة في الناتج الوطني خاصة في ظل الاهتمام بتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل.

تسعى المملكة العربية السعودية بخطى حثيثة لتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أكدت رؤية 2030 على دعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة واستهداف خلق فرص عمل للمواطنين من خلال دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة، مع تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال سن أنظمة ولوائح أفضل وتوفير تمويل أيسر وشراكات دولية أكثر مع وجود حصة أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمنافسات الحكومية. وتوفير فرص تمويلية للمشروعات متناهية الصغر وتشجيع القطاع غير الربحي على دعم قدراتهم. تتضمن أبرز المؤشرات المستهدفة في هذا الصدد رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 5.7%،

تخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%، ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%، بالإضافة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30% بحلول عام 2030م.

مجموعة من الآليات المقترحة لتذليلها لتعزيز تنافسية المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية بما يتسق مع مستهدفات رؤية 2030، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية وهي: **المحور الأول: "محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"**، يشمل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات الشركات العالمية للنفاذ للأسواق الخارجية، و**المحور الثاني: "حواجز الاستثمار الأجنبي المباشر"**، يستعرض استراتيجيات الدول في تقديم حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي وأنواع حوافز الاستثمار وتجارب الدول في هذا الصدد، ومعايير تصميم حوافز الاستثمار. أما **المحور الثالث: "الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة في إطار رؤية 2030"**، يقدم أبرز مستهدفات المملكة والتوجهات العامة لرؤية 2030 فيما يتعلق بتعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، و**المحور الرابع: "تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة"**، يتناول أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في المملكة.

ثم نستعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع تقديم مجموعة من التوصيات المقترحة لتعزيز تنافسية المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

المحور الأول

محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

■ دوافع الشركات العالمية للتوجه نحو الأسواق الخارجية:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الشركات للتوجه نحو النفاذ للأسواق الخارجية، ومن أهمها الرغبة في التوسع والنمو وتحقيق نوع من الاستدامة والاستمرارية في نشاط الشركة من خلال وجود طلب مستدام على منتجاتها في أسواق مختلفة لتقليل مخاطر الأعمال. يعد النفاذ إلى الأسواق الخارجية وخلق أسواق جديدة لمنتجات الشركة من الاستراتيجيات التي تحد من الاعتماد على الطلب المحلي كمصدر رئيسي لامتنصاص فائض إنتاج الشركة، وبالتالي ففي حال انخفاض الطلب بالسوق المحلي تأثراً ببعض الظروف الاقتصادية على المستوى الكلي تستطيع الشركة الحد من هذا الأثر السلبي من خلال وجود طلب على منتجاتها بالأسواق الخارجية، بالإضافة إلى توسيع نطاق السلع والخدمات التي تقدمها الشركة للأسواق مع القدرة على التعرف على رغبات وأذواق المستهلكين بها، وكل ذلك بالطبع ينعكس إيجابياً على النصيب السوقي للشركة على المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثم على مستويات الربحية بها¹.

إخلاء مسؤولية: أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة. وهناك العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها الشركات الأجنبية للنفاذ للأسواق الخارجية، يمكن التمييز بين أو ضمنها فيما يتعلق بالتزام أو الكمال أو الدقة أو المشقة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذا فإن الاعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على هذه المعلومات. وبالتالي يمكن بشكل عام تقسيم استراتيجيات الشركات للنفاذ للأسواق الخارجية وفقاً للدراسة ويحتمل المكاني للتصنيع إلى نوعين وهما استراتيجيات الإنتاج بالسوق المحلي واستراتيجيات الإنتاج بالأسواق الخارجية (شكل 1).

فيما يلي سنستعرض استراتيجيات الشركات الأجنبية للنفاذ للأسواق الخارجية²:

1. استراتيجيات الإنتاج بالسوق المحلي من أجل التصدير: تعتمد هذه الاستراتيجية على الإنتاج بالسوق المحلي والنفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تتجه الكثير من الشركات العالمية إلى الاعتماد على هذا الأسلوب للنفاذ للأسواق الخارجية لما يتسم به من انخفاض في درجة المخاطر والسهولة والسرعة في النفاذ للأسواق، بالإضافة إلى عدم الحاجة إلى إنشاء مراكز تصنيع لها بالخارج.

● التصدير المباشر: في إطار هذه الاستراتيجية تعتمد الشركات على النفاذ إلى السوق الخارجي من خلال التصدير بشكل مباشر، وذلك من خلال الوكلاء والممثلين والفروع التجارية لها

¹ Twarowska, k. and Kąkol, M. 2013. "INTERNATIONAL BUSINESS STRATEGY- REASONS AND FORMS OF EXPANSION INTO FOREIGN MARKETS". Make Learn. International Conference 2013.

² Mpofu, T. and Chigwende, S. 2013. "An Exploration of Foreign Market Entry Modes for Zimbabwean Companies". Developing Country Studies. Vol.3, No.11.

بالأسواق الخارجية. تتطلب هذه الاستراتيجية وجود قدرات عالية لدى الشركات على التسويق بالأسواق الخارجية، إلا أنها تساعد على زيادة المبيعات والتعرف على تفضيلات المستهلكين وأذواقهم بالأسواق الأخرى.

- التصدير غير المباشر: تتمثل هذه الاستراتيجية في اعتماد الشركات على وسطاء تتمكن من خلالها من النفاذ للأسواق بدون التعامل مباشرة مع العملاء، قد يكون هذا الوسيط تاجر جملة أو موزعاً بالسوق المحلي يتجه إلى التصدير بدون تدخل مباشر أو سعى من الشركة للنفاذ للأسواق الخارجية، والتعاون في التصدير والتوزيع Piggyback Marketing، ووكلاء التصدير.

2. استراتيجيات الانتاج بالسوق الخارجي: هذه الاستراتيجيات لا تستهدف النفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال التصدير، بل تعتمد على الإنتاج في الأسواق الخارجية والتصدير للأسواق العالمية. هناك العديد من الاستراتيجيات التي تندرج تحت هذا النوع من البدائل المتاحة للشركات للنفاذ للأسواق الخارجية، والتي تتمثل فيما يلي:

- الاستثمار المشترك: في إطار هذه الاستراتيجية يتم إنشاء استثمارات مشتركة الملكية Joint Ventures بين شركتين أو أكثر في الأسواق الخارجية مع المشاركة في الملكية والإدارة والأرباح

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من طرف غرفة الشرقية بالتعاون مع مركز المعلومات والدراسات وفقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية المملوكة بالكامل للشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية. توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تقديرات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتصديق أو الكمال في الأسواق الخارجية، مع تمتع الشركة الأجنبية بملكية 100% لمراكزها في السوق. هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو الخارجي، سواء بالاستحواذ على شركة قائمة بالفعل أو بإنشاء شركة جديدة في هذا السوق. من قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة ربح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديلاتها.

أهم مزايا هذا النوع من استراتيجيات النفاذ للأسواق الخارجية أنه يمكن الشركة من التدخل في مراحل التصنيع والتسويق والتوزيع لمنتجاتها بالسوق الخارجي المستهدف.

- التجميع بالخارج: تعتبر استراتيجية التجميع بالخارج بمثابة حلقة وسطى بين التصنيع بالخارج والتصدير، بحيث تنتج الشركة كل أو معظم مكونات المنتج محلياً ثم يتم شحنها للأسواق الخارجية التي تتم بها عملية التجميع للحصول على المنتج النهائي، توفر هذه الاستراتيجية العديد من المزايا للشركات الأجنبية مثل الحفاظ على الخبرة الفنية Know-How، تخفيض تكاليف النقل والشحن، والرسوم الجمركية مع القدرة على الاستفادة من انخفاض تكلفة عنصر العمل في الدول النامية، مما ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الربحية لهذه الشركات، تعتبر صناعة السيارات من أكثر الصناعات التي تعتمد الشركات العالمية العاملة بها على هذه الاستراتيجية.

- عقود التصنيع بالخارج: في إطار هذه الاستراتيجية يتم إبرام تعاقد يتم بموجبه السماح لمنتج محلي بالسوق الخارجي الذي تستهدفه الشركة بإنتاج منتج الشركة بهذا السوق، مع احتفاظ الشركة بالتحكم في استراتيجيات التسويق للمنتج بهذا السوق نظراً لطبيعة العقد وما يمنحه

من حق للتصنيع فقط. من أهم ما توفره هذه الاستراتيجية للشركات الأجنبية عدم الحاجة إلى إنشاء مراكز للتصنيع تابعة لها بالأسواق الخارجية، توفير تكاليف الشحن والنقل وتجنب مدفوعات الرسوم الجمركية عند التصدير للسوق المستهدف، بالإضافة إلى القدرة على إضفاء الطابع المحلي على منتج الشركة بالسوق الخارجي ومواكبة التطورات في أذواق وتفضيلات المستهلكين به، ومن عيوب هذه الاستراتيجية انخفاض هامش الربح للشركة نظراً لانتقال عمليات التصنيع للمنتج إلى السوق الخارجي خاصة في حال ارتفاع تكلفة العمالة في السوق الخارجي، بالإضافة إلى نقل الخبرة الفنية والطرق الإنتاجية إلى منتج خارجي يمكن أن يكون منافساً للشركة الأجنبية في المستقبل؛ لذلك تنطوي هذه الاستراتيجية على بعض المخاطر نظراً لأن الخبرة الفنية Know-How والطرق الإنتاجية هي العامل الرئيسي في نجاح تسويق المنتجات التي لديها أسماء تجارية متعارف عليها عالمياً، كما أن عملية الرقابة على ضبط الجودة للمنتج في الأسواق الخارجية من التحديات التي تواجه الشركات الأجنبية التي تعتمد على هذه الاستراتيجية نظراً لأنه في حال انخفاض درجة جودة المنتج فإن هذا سيضر بالعلامة التجارية للشركة.

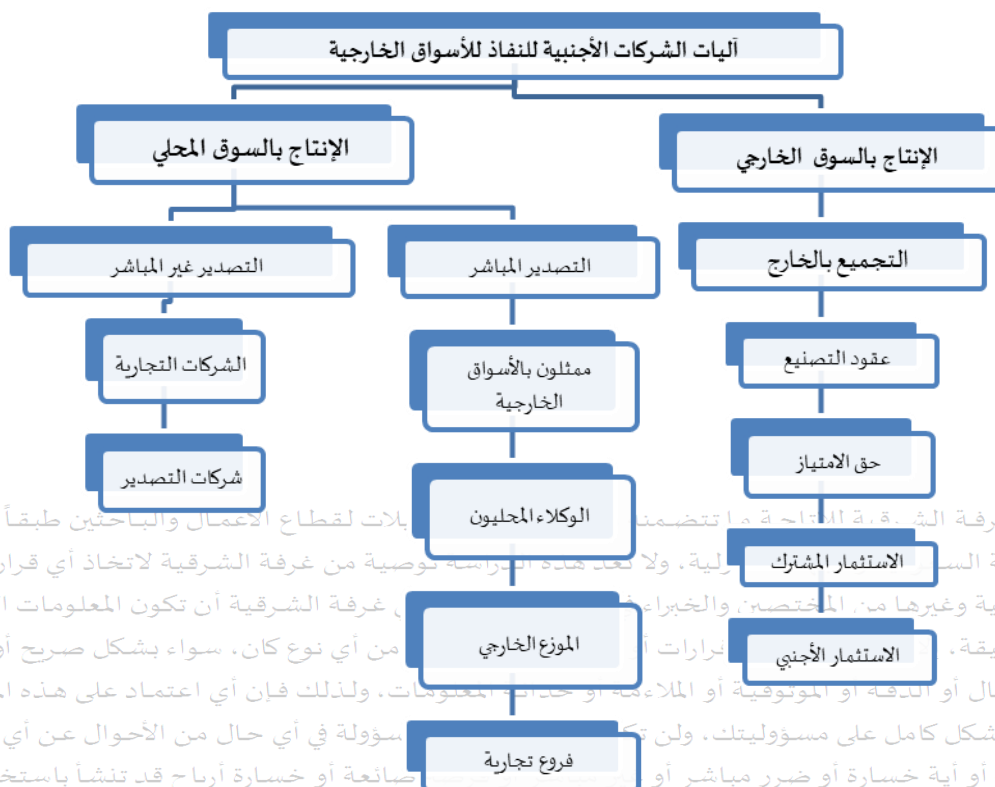
إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية بالتعاون مع مكتب تنمية التجارة الخارجية من قبل غرفة الشرقية والبيانات المتاحة من الجهات الرسمية الاستراتيجية التي تتبعها الشركات الأجنبية للنفاذ للأسواق الخارجية والتي تتسم بانخفاض قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسمى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في درجة المخاطر، يختلف هذا النوع عن استراتيجية عقود التصنيع التي تتم عادة بموجب اتفاق الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتصميم أو الكمية أو المدة أو غيرها من المعلومات المتعلقة بالمشروع. هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون في إطار كما هو الحال مع مسؤولية الشركة الأجنبية طرفاً آخر حق استخدام براءة الاختراع أو الاسم التجاري أو العلامة التجارية وطرق الإنتاج الخاصة بها لإنتاج المنتج الخاص بها وتوزيعه في السوق الخارجي، وذلك مقابل بعض العوائد التي يدفعها المنتج بالسوق الخارجي للشركة الأجنبية مقابل استغلال اسمها التجاري. من الضروري الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية يصاحبها انتقال الخبرة الفنية وطرق الإنتاج للمنتجين بالأسواق الخارجية، مما يعني وجود مخاطر لظهور منافسين جدد بالمستقبل في هذه الأسواق، بالإضافة إلى أنه قد يكون من الصعب على الشركة التأكد من جودة وتجانس المنتجات التي يتم انتاجها بالأسواق الخارجية بناء على هذه الاتفاقيات. من أهم مزايا هذه الاستراتيجية أنها تمكن المنشأة من النفاذ للأسواق الخارجية بسهولة مع عدم تحمل أعباء العمليات الإنتاجية والتسويقية بالسوق الخارجي.

يختلف حق الامتياز عن الوكالة التجارية حيث أنه في حال حق الامتياز Franchise تتدخل الشركة الأجنبية بشكل صريح في تصميم وتنفيذ استراتيجية التسويق بالسوق الخارجي واختيار الموقع المكاني، تكون الفترة الزمنية لحق الامتياز طويلة نسبياً مقارنة بالوكالة التجارية، بالإضافة إلى وجود العديد من الخدمات التي تقدمها الشركة الأجنبية لمن تمنح له حق الامتياز في السوق الخارجي مثل التدريب على الإنتاج، دليل للعمليات الإنتاجية، المعدات والنظم الإدارية، وغيرها من الخدمات التي تمكن المنتج في السوق الأجنبي من تقديم نفس السلع أو

الخدمات التي تقدمها الشركة مائدة حق الامتياز، ومن السلبات المصاحبة لمنح الامتياز احتمالية تحول المنتج الذي يحصل على الامتياز إلى منافس بالسوق الخارجي في المستقبل، وإمكانية الإساءة إلى سمعة الشركة الأجنبية والعلامة التجارية بالأسواق الخارجية في حال انخفاض درجة جودة المنتج³.

شكل (1): آليات الشركات الأجنبية للنفاذ للأسواق الخارجية



إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة التجارة الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من التخصص والخبرة في اتخاذ القرارات. الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. الاستثمار الأجنبي الاستثمار المشترك

فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو البذخ أو المتوقعة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون فروع تجارية الموزع الخارجي الوكلاء المحليون

قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق

Source: Mnofu, T. and Chigwendu, S. 2013, "An Exploration of Foreign Market Entry Modes for

Source: Mpofu, T. and Chigwende, S. 2013. "An Exploration of Foreign Market Entry Modes for Zimbabwean Companies". *Developing Country Studies*, Vol.3, No.11.

محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي:

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على الشركة في اختيار الاستراتيجية المستخدمة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، فلكل استراتيجية تكلفة وعائد، وبالتالي تسعى الشركة إلى تعظيم العائد من الاستراتيجية المتبعة في ضوء مجموعة من الظروف التي يتم أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار. فيما يلي نستعرض أبرز العوامل "المحددات" التي تحدد التوجه الاستراتيجي للشركة للنفاذ للأسواق الخارجية، وذلك في ضوء منهجية الملكية. الموقع والتدويل⁴ Location, Ownership, and Internationalization (OLI).

³ Twarowska, k. and Kakol, M. 2013. Op, cit.

⁴ OECD. 2001. "NEW HORIZONS AND POLICY CHALLENGES FOR FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE 21ST CENTURY". OECD GLOBAL FORUM ON INTERNATIONAL INVESTMENT. Mexico City, 26-27 November 2001.

- **مزايا الملكية:** تتمثل في مقارنة ما تمتلكه الشركة الأجنبية من أصول تمنحها ميزة نسبية في الصناعة التي تعمل بها مقارنة بالمنتج المحلي في السوق المستهدف، بالإضافة إلى ما تواجهه من تحديات في الحصول على المعلومات اللازمة عن السوق المستهدف وأذواق المستهلكين به وغيرها.
- **مزايا الموقع:** تتمثل في المزايا التي تقدمها البلد المضيف المستهدف للشركة الأجنبية، و ينقسم هذا النوع من المزايا إلى ستة أنواع فرعية وهي:
 - **حجم السوق و آفاق النمو:** يعد حجم السوق والنمو المتوقع ومستوى دخل الفرد من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في حجم الطلب المتوقع على منتجات الشركة في السوق الخارجي. لذلك فإن الدول التي تتسم بكبر حجم السوق وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى دخل الفرد يكون لديها قدرة أكبر على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وفي هذه الحالة فالاستثمار الأجنبي الذي يستهدف الدول التي تتسم بهذه الخصائص يسمى الاستثمار المرتكز على السوق "Market Oriented Investment".
 - **الموارد الطبيعية والبشرية:** يعتبر توافر الموارد الطبيعية والبشرية من العوامل الهامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، حيث أنه في حال انخفاض تكلفة المدخلات بالعملية الانتاجية وانخفاض تكلفة عنصر العمل بالسوق المستهدف فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج؛ مما يعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الربحية للشركة مثل معدل العائد الداخلي Internal Rate of Return (IRR) وفترة الاسترداد Pay-Back Period. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو كفاءة البنية التحتية: تعد البنية التحتية وجودتها من أهم العوامل التي تحدد الموقع المكاني للمضمنة في الدراسة يكون شكل كامل على مسؤوليتهم، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذف أو إضافة معلومات مستقاة من مصادر أخرى.
 - **البنية التحتية:** حيث يتحدد الموقع المكاني للاستثمارات الأجنبية داخل الدولة الواحدة بمدى توافر البنية التحتية مثل الطرق المعبدة ووسائل النقل البري والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
 - **الانفتاح للتجارة الخارجية:** يعد الانفتاح التجاري من المحددات التي تؤثر في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول، حيث أنه يعطي مؤشراً إيجابياً للشركات الأجنبية عن مدى قدرتها على استيراد الآلات والمعدات و مدخلات الانتاج من الخارج بدون وجود معوقات جمركية في حال دخولهم للسوق المستهدف، بالإضافة إلى مدى القدرة على التصدير للخارج.
 - **القدرات التنظيمية واتساق السياسات الاقتصادية واستقرارها:** يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي من العوامل الهامة التي تؤثر في القرار الاستثماري، بالإضافة إلى استقرار السياسات الاقتصادية مما يمكن المستثمر الأجنبي من وضع خطة استثمارية واستراتيجية طويلة الأجل لاستثماراته في البلد المستهدف، لذلك يعد استقرار السياسات الاقتصادية ومنها السياسات الضريبية والتجارية من الأمور الهامة.
 - **سياسات دعم وتعزيز الاستثمار:** تعد سياسات دعم وتعزيز وحماية الاستثمار من المحددات الرئيسية للقرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي، وذلك مثل مدى وجود قواعد لحماية المستثمر

الأجنبي وكفاءة تسوية المنازعات ، بالإضافة إلى وجود مجموعة من الحوافز لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

○ مزايا التدويل: تتضمن المزايا والوفورات الناتجة عن انخفاض تكاليف المعاملات بالسوق المستهدف، وما يساهم به التواجد المادي بالخارج من زيادة في الربحية مقارنة باستراتيجية الإنتاج المحلي والتصدير للسوق المستهدف.

■ الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي على السوق المضيف:

توجد العديد من القنوات التي يمكن أن ينتقل من خلالها الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي إلى السوق المحلي بالبلد المضيف، تتمثل فيما يلي⁵:

- انتقال التكنولوجيا: عادة ما يكون لدى فروع الشركات الأجنبية بالبلد المضيف مزايا نسبية تميزها عن المنشآت الوطنية المتواجدة بهذا السوق، وذلك مثل تطور الطرق والأساليب الإنتاجية والفن التكنولوجي وغيرها ، وقد يساعد تواجد الشركات الأجنبية في هذا السوق على انتقال المعرفة إلى المنشآت الوطنية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

إخلاء مسؤولية

● تعزيز المنافسة في السوق المحلي: في حال قدرة المنشآت الوطنية على استخدام الطرق الإنتاجية أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الخارجية، ولا تعبر هذه الدراسة عن رأي أي جهة رسمية أو غير رسمية، ولا ينبغي أخذ المشورة المالية والفنية من هذه الدراسة كأساس لأي قرار. وينبغي ذلك سيؤدي إلى المنافسة بين المنشآت الوطنية وتحسين الإنتاجية بها وانخفاض تكاليف الإنتاج في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. نتيجة وفورات الحجم. تشير العديد من الدراسات التطبيقية إلى أهمية الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على السوق المحلي بالبلد المضيف ودوره في تحسين الإنتاجية والكفاءة والتنافسية أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو في المستقبل أو خسارة أو أرباح - قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

والتنمية OECD وكذلك الدول النامية، وقد وجد أن هناك أثراً إيجابياً للاستثمار الأجنبي على مؤشرات الانتاجية بالمنشآت الوطنية بكل من الدول الأعضاء بمنظمة الـ OECD والدول النامية⁶. كما وجد أن الاستثمار الأجنبي في المملكة المتحدة كان له أثر إيجابي على المنشآت الوطنية بها؛ حيث أن حوالي 42% من الموردين و18% من المنشآت المنافسة و30% من العملاء قد أكدوا أن تواجد المستثمر الأجنبي في المملكة المتحدة قد انعكس بالإيجاب على الانتاجية والتنافسية⁷.

- تعزيز التكامل في الأنشطة والعمليات بين المنشآت في السوق المضيف: يتمثل الأثر الإيجابي للشركات الأجنبية على السوق المحلي بالبلد المضيف في إمكانية إقامة تحالفات استراتيجية بين كل من الشركات الأجنبية والوطنية بهذا السوق، وانتقال العمالة الوطنية التي تدرت على أفضل أساليب الإنتاج في الشركات الأجنبية للعمل في المنشآت الوطنية، بالإضافة إلى إمكانية تنفيذ المشروعات البحثية بين الشركات الأجنبية والجامعات ومراكز الأبحاث بالبلد المضيف ؛ مما يساعد

⁵ POTTER, J. OECD. Op. cit.

⁶ Blomstrom, M., et al. 2000. "The Determinants of Host Country Spillovers from Foreign Direct Investment. Centre for Economic Policy Research, Discussion Paper series. No. 2350.

⁷ POTTER, J. OECD. Op. cit.

على الابتكار وظهور تكنولوجيا جديدة تفيد الصناعة، وبالطبع فإن ذلك سينعكس على التنافسية بالسوق المحلي بالبلد المضيف ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسن أدائه؛ مما ينعكس على مؤشرات التشغيل والانتاجية والربحية والمبيعات في السوق المحلي لهذا البلد.

- **الإسهام في تعزيز حركة النمو والتشغيل:** تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز آفاق وقومات النمو الاقتصادي من خلال وجود كيانات خدمية ومنتاجية جديدة تدعم نمو الاقتصاد الوطني، فضلاً عن توفير فرص عمل تساهم في استيعاب النمو المتزايد في قوة العمل في البلد المضيف.

- **زيادة التبادل التجاري والصادرات لدى البلد المضيف:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز حركة التبادل التجاري بين البلد المضيف والدول الأخرى التي تتواجد بها مقر الشركة الأم، حيث تعتمد هذه الشركات على التكامل الرأسي في العمليات والأنشطة المختلفة خلال المراحل الانتاجية بين فروعها المختلفة للاستفادة من وفورات التكاليف في الانتاج.

- **تنمية رأس المال البشري:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير مهارات العمالة الوطنية في السوق المضيف وإكسابهم مهارات جديدة، وذلك من خلال تمكينهم من العمل باستخدام

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من منظور موضوعي ودون تحيز، ومن ثم يمكن لهذه العمالة الانتقال بعد ذلك للعمل في المنشآت الوطنية؛ وبالتالي يساهم الاستثمار الأجنبي في توفير فرص وظيفية في مجالات تتطلب المتاح من الجهات الرسمية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقبل أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو بأحدث التقنيات أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية المستخدم، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو الإحلال محل الواردات؛ وذلك من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع

قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة الصناعي لتوفير سلع ومنتجات استراتيجية وعلمها طلب مرتفع في السوق المحلي للبلد المضيف، وبالتالي يساهم التصنيع لهذه السلع في السوق المحلي في الحد من الواردات؛ مما ينعكس بالإيجاب على مؤشرات أداء الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

المحور الثاني

حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

في إطار هذا المحور نستعرض الحوافز والأدوات والاستراتيجيات المختلفة التي تعتمد عليها الدول لجذب الشركات العالمية للاستثمار بها، وكيفية تشجيعها على النفاذ للسوق المحلي من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ استراتيجيات الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما له من دور هام في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وزيادة القيمة المضافة بالاقتصاد القومي للبلد المضيف؛ أصبحت الدول تحرص على تبني سياسات واستراتيجيات من شأنها تحفيز المستثمر الأجنبي، ومن ثم فقد أصبح هناك نوع من التنافس بين الدول من حيث قدرتها على خلق هيكل جيد من الحوافز لديه القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي. فيما يلي أبرز الاستراتيجيات التي تتبعها الدول في هذا الشأن.

إخلاء مسؤولية: حوافز عامة للاستثمار الأجنبي المباشر: حيث تتجه الحكومات نحو وضع نظم لحوافز الاستثمار

أعدت هذه الدراسة في غرفة الشرقية للاطلاع على آراء وتصورات مختلف الجهات المعنية من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات الأجنبية المباشر، وعدم الاقتصار على تحسين مناخ بيئة الأعمال. وهنا يمكن التمييز بين نوعين من المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والسياسية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. وفيما يتعلق بالسياسات استباقية: هي سياسات تتخذها الدولة من تلقاء نفسها لجذب الاستثمار الأجنبي أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو سياسات دفاعية: هي سياسات تتخذها الدولة لمواكبة السياسات والاستراتيجيات التي تستخدم هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

تتبعها الدول الأخرى لجذب الاستثمار الأجنبي، وبذلك تستهدف الدولة الحفاظ على موقعها بين الدول كسوق جاذب للاستثمارات الأجنبية.

- سياسات الاستهداف: هي سياسات تعتمد على فكرة الاستهداف عند وضعها لحوافز للمستثمر، يمكن هنا التمييز بين أربعة أنواع لهذه السياسات وهي:

○ سياسات اقليمية: يستهدف هذا النوع من السياسات جذب الاستثمار الأجنبي للمناطق

الفقيرة بالدولة موضع الاهتمام والمناطق التي يرتفع بها معدل البطالة أو التي خرجت منها استثمارات أجنبية. وبالتالي تعتمد هذه السياسات على وضع مجموعة من الحوافز لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار بمنطقة معينة داخل الدولة.

تعتبر المدن الاقتصادية مفهوماً عالمياً يجمع بين المقومات الاقتصادية للمدن الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، لتشكل مدناً حضرية متكاملة، ويرتكز اقتصاد كل مدينة على تجمعات اقتصادية عنقودية، يتم اختيارها بناءً على المزايا التنافسية، وتوفر هذه المدن مرافق خدمية ولوجستية وسكنية متكاملة، بالإضافة إلى وجود بيئة عمل تنافسية لتكون منظومة اقتصادية جاذبة للاستثمار الوطني والأجنبي. تشير منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن مصطلح المناطق/ المدن الاقتصادية هو مصطلح أكثر شمولاً ويندرج تحته أربعة أنواع رئيسية وهي مناطق التجارة الحرة، المناطق/ المدن الاقتصادية الخاصة، مناطق الاستثمار، مناطق معالجة الصادرات⁸. يمكن التمييز بين الأربعة أنواع سائلة الذكر من حيث طبيعة المنطقة وموقعها ومساحتها ونوعية الأنشطة الموجودة بها، كما يلي⁹:

✓ المناطق/ المدن الاقتصادية الخاصة:

- تعطي إعفاءات من الرسوم الجمركية ومزايا ضريبية للمستثمرين بها.
- تتضمن العديد من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية.
- تكون مساحتها أكبر من 1000 هكتار.

✓ مناطق معالجة الصادرات:

- مخصصة للصناعات التصديرية.
- عادة تكون مساحتها أقل من 100 هكتار.

✓ مناطق الاستثمار:

- مناطق متخصصة، يمكن أن تتواجد في أكثر من موقع في إقليم الدولة.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية بالإتاحة ما تضمنته من معلومات وتعليقات فقط الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية المعمول بها في المملكة العربية السعودية ولا تتحمل غرفة الشرقية مسؤولية أي أخطاء أو قصور في المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على المتعاملين بها من الرسوم الجمركية. وفي حالة حدوث أي خطأ أو قصور في المعلومات الواردة في الدراسة، فإن غرفة الشرقية لا تتحمل مسؤولية أي أضرار أو خسائر أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- تتضمن أنشطة التجارة والتوزيع وإعادة التصدير.

- عادة تكون مساحتها أقل من 50 هكتار.

○ سياسات تحدد أولويات الأنشطة: تعتمد هذه السياسات على تحفيز الأنشطة التي تخدم

الرؤية الاقتصادية للدولة، وذلك مثل منح حوافز للمصنّعين بما يتواءم مع رؤية الحكومة في زيادة الصادرات.

○ سياسات لتعزيز الاستفادة من المزايا النسبية: يستهدف هذا النوع من السياسات وضع

حوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من نقاط القوة أو المزايا النسبية للاقتصاد الوطني؛ حيث تتجه بعض الدول التي لديها وفرة في عنصر العمل إلى وضع حوافز للاستثمار الأجنبي في الصناعات كثيفة العمالة لقدرتها على امتصاص فائض عرض العمل.

⁸ The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2010). Designing Economic Zones for Effective Investment Promotion.

⁹ Farole, T., Akinci, G., (2011). Special Economic Zones. Progress, Emerging Challenges and Future Directions. World Bank.

- سياسات لخلق قطاعات جديدة: يستهدف هذا النوع من السياسات تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعات جديدة لم تكن موجودة بالاقتصاد القومي للدولة موضع الاهتمام، وذلك مثل الصناعات ذات المكون التكنولوجي العالي؛ مما ينعكس بالإيجاب على المكون التكنولوجي للمصادر الوطنية، كما أنه سيساعد على تدريب العمالة الوطنية على هذه الصناعات التي لم تكن موجودة بالاقتصاد القومي.

■ معايير تصميم وتقييم حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁰:

تسعى الدول لوضع نظام جيد للحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية، ونظراً لأن لكل سياسة تكلفة وعائد؛ توضع الحوافز في ضوء كل من العائد والتكلفة المتوقعة للسياسات المستهدفة، لذلك يتم تقييم الحوافز من خلال المعايير التالية:

- **الفعالية:** تعتبر السياسات المتبعة فعّالة إذا ما تمكنت من تحقيق الهدف المتمثل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك عندما يفوق العائد عليها التكلفة المقدّرة لما توفره هذه الحوافز من

إخلاء مسؤولية استثناءات للمستثمر الأجنبي.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والمحاسبية في الاعتبار. **الكفاءة:** تتسم السياسات والحوافز التي تضعها الدولة بالكفاءة عندما تتمكن من تعظيم العائد عليها بأقل تكلفة "استثناءات" ممكنة للمستثمر لتجنب تضيق فرص على الدولة لتنمية مواردها المالية. الدراسة كاملة ومحدثة وثيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون مسؤولاً عن أي عواقب مالية أو غيرها. **تكلفة الفرصة البديلة:** يعد هذا المعيار من المعايير الأساسية للحكم على مدى نجاح الحوافز المطبقة في تحقيق الهدف منها، خاصة في حالة ندرة الموارد المالية لدى الدولة وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للموارد التي تخصص لنظم تحفيز المستثمر الأجنبي.

- **الخسائر الاجتماعية:** قد تكون هناك بعض الخسائر المقترنة بنظم الحوافز التي تضعها الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك في حال تقديم حوافز للمستثمر الأجنبي بقطاعات معينة هي بطبيعتها جاذبة للاستثمار وليست بحاجة للمزيد من الاستثناءات لجذب الاستثمارات إليها، وكذلك قد تؤدي المغالاة في منح الاستثناءات للمستثمر الأجنبي إلى ارتفاع سقف طموحات المستثمر لما تقدمه له الدولة من استثناءات ومزايا.

- **التنافس بين الدول في تقديم الحوافز:** يعد الهدف من تقديم الدول للحوافز للمستثمر الأجنبي هو حرص كل منها على الحفاظ على جاذبيتها كسوق مضيف للاستثمارات الأجنبية، إلا أنه يجب عدم الدخول في منافسة دائمة بين الدول في تقديم المزيد من الاستثناءات لصالح المستثمر وخاصة الحوافز المالية لما لها من تأثير سلبي على الإيرادات الضريبية والموارد المالية للدولة في حالة زيادة الدعم المالي للمستثمر الأجنبي، حيث يطلق البعض على هذه السياسات مسمى "سياسات إفقار الجار".

¹⁰ OECD. 2003. Op. cit.

■ أنواع حوافز الاستثمار الأجنبي:

تنقسم حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث أنواع وهي تنظيمية وتمويلية ومالية، وهي¹¹:

- **حوافز تنظيمية:** تتمثل في توفير حوافز للمستثمر الأجنبي، من خلال بعض الاستثناءات من القواعد المنظمة للسوق المحلي، وعادة ما تتمثل هذه الاستثناءات في الإعفاء من بعض القواعد المتعلقة بالشؤون البيئية والاجتماعية والقواعد المنظمة لسوق العمل. يستهدف هذا النوع من الحوافز جذب الاستثمارات الأجنبية بمشروعات كبرى تخدم الاقتصاد الوطني.
- **حوافز تمويلية:** هي مجموعة من الحوافز التي تتجه بعض الدول أو الحكومات المحلية لمنحها للمستثمر الأجنبي في منطقة معينة من الدولة تتسم بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية، من أجل تحفيز المستثمر الأجنبي على الاستثمار بها. من أمثلة هذه الحوافز:
- **حوافز مالية:** تشير الكثير من الدراسات التطبيقية إلى أن هذا النوع من الحوافز يعد من أكثر الأنواع التي تستخدمها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي، وخاصة في الدول التي ليس لديها موارد مالية كافية لتقديم حوافز تمويلية للمستثمر الأجنبي. تتميز الحوافز المالية في بعض الحوافز التي تقدمها السياسات المالية للمستثمر الأجنبي والتي تتمثل فيما يلي.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الجدول رقم (1) يوضح نماذج لتجارب الدول في استخدام الحوافز المالية والتمويلية لتشجيع الاستثماريين طبقاً للبيانات المتاحة من البعثات السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

¹¹ OECD. 2003. "Checklist for Foreign Direct Investment Incentive Policies".

جدول (1): التجارب الدولية في استخدام الحوافز المالية والتمويلية لتشجيع الاستثمار

نوع الحافز	الوصف	المزايا	السلبيات	الدولة
تخفيض معدل الضريبة	تخفيض الضرائب على تحويلات الأرباح للخارج: يعد تخفيض معدل الضريبة على الأرباح التي تحولها الشركات الأجنبية من البلد المضيف إلى البلد الأم من العوامل التي تساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي. حوافز للتكوين الرأسمالي: تتجه بعض الدول نحو ربط معدل ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية بحجم الاستثمار الرأسمالي بها، بحيث يتجه معدل الضريبة نحو التناقص مع زيادة الانفاق الرأسمالي للشركات الأجنبية. إنشاء مناطق استثمارية بمعدلات ضريبة تفضيلية: تتجه بعض الدول نحو إنشاء مناطق استثمارية تتمتع بمعدلات ضريبية تفضيلية Special Tax-Privileged Zones لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مناطق معينة بالدولة. تخفيض الضرائب على دخول العاملين: تتجه بعض الدول إلى تخفيض الضرائب على دخول العاملين والتأمينات الاجتماعية لتحفيز الاستثمار الأجنبي.	إتاحة الفرصة للمستثمر الأجنبي للاستفادة من هذا الحافز لفترة زمنية طويلة. يساهم تطبيق معدل ضريبة ثابت (موحد) في وضوح الالتزامات الضريبية لدى المستثمر وعدم وجود تعقيد أو غموض في فهمها.	يجب ألا يتجاوز معدل الضريبة 35% يحد أقصى، للحفاظ على فعاليته في جذب الاستثمار الأجنبي. اتساع قاعدة المنشآت المستفيدة منه، حيث أن تخفيض معدل الضريبة لا يقتصر تطبيقه على المنشآت الجديدة فقط بل تستفيد منه كل المنشآت القائمة في السوق المضيف.	تطبق كل من: (بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، أوزبكستان) معدل ضريبة ثابت (موحد) على أرباح الشركات (Flat Corporate Tax Rate).
الحوافز القطاعية	تطبيق معدلات منخفضة لضريبة الأرباح التجارية للشركات العاملة في قطاعات محددة تستهدف الدولة جذب الاستثمار إليها	السهولة في التطبيق بشكل محدد من خلال استهداف قطاعات محددة. الفعالية في جذب الاستثمار على المستوى القطاعي.	إمكانية وجود بعض التشوهات في السوق، نتيجة عدم تمتع كافة المنشآت العاملة في السوق بنفس الحوافز.	تطبق العديد من الدول هذا الحافز، وهي: البرازيل، الإكوادور، مصر، أثيوبيا، غانا، سنغافورة، نيجيريا، الفلبين، سريلانكا، تنزانيا، أوزبكستان).

الإعفاءات الضريبية (Tax Holidays)	يتم إعفاء المنشآت من الضريبة لفترة زمنية محددة، بحيث تتراوح تلك الفترة بين (5 – 10) سنوات.	المرونة في التطبيق مع إمكانية استخدام هذا الحافز لاستهداف تنشيط الاستثمار في قطاعات محددة.	الاستهداف الانتقائي لقطاعات محددة؛ مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ويؤدي إلى تشوهات في السوق.	تستخدم العديد من الدول هذا الحافز، كما يلي: البرازيل (15 سنة)، الإكوادور (20 سنة)، مصر (5 – 20 سنة)، أثيوبيا (1 – 5 سنوات)، غانا (5 – 10 سنوات)، كوريا (5 سنوات)، سنغافورة (5 – 10 سنوات)، تنزانيا (2 – 5 سنوات)، أوغندا (10 سنوات)، أوزبكستان (7 سنوات)، كينيا (10 سنوات).
الائتمان والخصم الضريبي (Tax Credit & Tax Deduction)	يساهم الائتمان الضريبي في تمكين المنشآت الخاضعة للضريبة من استرداد جزء من الضريبة المستحقة لتمكينها من التوسع في النشاط.	يساعد المنشآت على التوسع في النشاط.	يساعد المنشآت على التوسع في النشاط.	تستخدم العديد من الدول هذا الحافز، ومنها: (سنغافورة، الإكوادور، كوريا، موريتانيا، المكسيك، نيجيريا، الفلبين).
الإهلاك المعجل (Accelerated Depreciation)	يتم تطبيق معدلات مرتفعة للإهلاك للأصول الرأسمالية لدى المنشآت في السنوات الأولى من عمر الأصل بدلاً من استخدام الطريقة الخطية للإهلاك التي توزع قيمة مخصصات الإهلاك بشكل متقارب على مدار العمر الافتراضي للأصل.	يساعد المنشآت على التوسع في النشاط.	يساعد المنشآت على التوسع في النشاط.	تستخدم العديد من الدول هذا الحافز، ومنها: (البرازيل، سنغافورة، الإكوادور، مصر، أثيوبيا، غانا، كوريا، كينيا).

¹² تعرف أسعار التحويل Transfer Pricing بأنها الأسعار التي تتعامل بها الفروع والشركات التابعة للشركة الأم في الدول المختلفة للحد من مدفوعاتها الضريبية، بحيث أن فرع الشركة المتواجد في دولة يرتفع معدل الضريبة على أرباح الشركات بها يقوم بشراء مستلزمات الانتاج من فرع آخر للشركة يتواجد في دولة تتميز بانخفاض معدل الضريبة على أرباح الشركات، على أن تكون المشتريات مقومة بسعر مرتفع ومبالغ فيه بحيث يساهم ذلك في تخفيض حجم الإيرادات والأرباح المعلنة لدى فرع الشركة المتواجد في بيئة أعمال ترتفع بها معدل الضريبة ومن ثم تخفيض حجم الضرائب المدفوعة لهذا الفرع، والعكس بالنسبة لفرع الشركة المتواجد في دولة معدل الضريبة على أرباح الشركات بها منخفض وبالتالي تعظيم الأرباح لدى الشركة الأم.

				التضخم السنوي.	المكسيك، موريتانيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا، سريلانكا).
ترحيل الخسائر للأمام (Loss Carry Forward)	بحيث يتم ترحيل قيمة الخسائر التي حققتها المنشأة في سنة معينة إلى السنوات التالية وخصمها من الأرباح الخاضعة للضريبة حتى تتلاشى هذه الخسائر.				تستخدم العديد من الدول هذا الحافز، ومنها: (البرازيل، مصر، أثيوبيا، كينيا، غانا، المكسيك، كوريا، موريتانيا، سنغافورة، سريلانكا، تنزانيا، أوغندا).
حوافز التصدير	الإعفاء من الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج. تطبيق المعدل الصفري لضريبة القيمة المضافة على الصادرات. توفير الخدمات التسويقية والمعلوماتية للمصدرين.	إمكانية الاستخدام لاستهداف تعزيز الصادرات لبعض القطاعات.	التحديات المتعلقة بالمعاهدات واتفاقيات التجارة الدولية، والمعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تضعها بعض الدول. مدى كفاءة العمل الجمركي.	تستخدم العديد من الدول هذه الحوافز، ومنها: (البرازيل، مصر، أثيوبيا، رواندا، غانا، المكسيك، كوريا، موريتانيا، سنغافورة، سريلانكا، تنزانيا، أوزبكستان، نيجيريا).	
الدعم التمويلي والمنح	من خلال قيام المؤسسات التمويلية والجهات الحكومية بتقديم الدعم والمنح والقروض الميسرة للمنشآت العاملة في قطاعات معينة لتعزيز حجم الاستثمار بهذه القطاعات. إعانات للتدريب الوظيفي: تتجه بعض الدول إلى تقديم إعانات للمستثمر الأجنبي لتدريب العمالة الوطنية، خاصة في المناطق الأكثر فقراً من الدولة وكذلك إذا كانت الصناعة المستهدفة جديدة بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا توجد عمالة مدربة عليها. إعانات لتغيير الموقع والاستعانة بالعمالة الأجنبية في حال عدم توافر عمالة مدربة: تتجه بعض الدول إلى منح إعانات للمستثمر الأجنبي في حال تغييره للموقع والاستعانة ببعض العمالة الأجنبية في حال عدم توافر عمالة وطنية كافية لديها خبرة مناسبة في	المرونة في التطبيق. إمكانية الاستخدام لاستهداف تعزيز الصادرات لبعض القطاعات.	ارتفاع التكلفة ومدى توافر الموارد المالية اللازمة. مدى كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية، لتوفير المساحة المالية Fiscal Space اللازمة للقيام بتنفيذ برامج لدعم المنشآت على المستوى القطاعي.	تستخدم بعض الدول هذه الحوافز، ومنها: (مصر، أوغندا، نيبال).	

			الصناعة المستهدفة. وقد تكون هذه الاعانات بشكل جزئي أو بشكل مؤقت لحين تدريب العمالة الوطنية على تلك الصناعة. المساعدات الإدارية: تتجه بعض الدول إلى تقديم بعض المزايا في الخدمات الإدارية التي تقدمها للمستثمر الأجنبي مثل سرعة إصدار التراخيص وإنجاز المعاملات مع المؤسسات الحكومية. توفير الائتمان للمستثمر الأجنبي: تتجه بعض الدول نحو اتباع سياسات من شأنها توفير التمويل اللازم للمستثمر الأجنبي، وذلك من خلال توفير قروض بشروط ميسرة للمستثمر الأجنبي بالقطاعات المستهدفة أو بأسعار فائدة تفضيلية.	
تستخدم العديد من الدول هذه الحوافز، ومنها: (البرازيل، مصر، الإكوادور، أثيوبيا، غانا، المكسيك، رواندا، تنزانيا، سريلانكا، أوغندا).		المرونة في التطبيق. إمكانية الاستخدام لاستهداف تعزيز الصادرات لبعض القطاعات.	من خلال استخدام الأدوات سالفة الذكر لتشجيع المنشآت على الاستثمار في مناطق جغرافية معينة من إقليم الدولة تتسم بانخفاض معدلات النمو والتنمية وارتفاع معدل البطالة.	الحوافز المكانية (الجغرافية)

Source: Tuomi, K.,2012, "Review of Investment Incentives: Best Practice in Attracting Investment". International Growth Center, Working Paper.

■ تجربة الامارات العربية المتحدة في فتح المجال للاستثمار الأجنبي¹³:

اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، في 2 يوليو 2019م، قراراً بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك كامل الحصص أو الأسهم في الشركات التجارية في الدولة بنسبة تصل إلى 100%، وذلك في عدد 122 نشاطاً اقتصادياً، لدعم البيئة التنافسية للدولة وتوفير فرص استثمارية، مما يعزز من صورة الدولة على خريطة الاقتصاد العالمي، حيث يضم القرار 13 قطاع اقتصادي حيوي مفتوح أمام المستثمرين للتملك ضمن قطاعات حيوية رئيسية وقواعد واستثناءات محددة في كل قطاع، وتتضمن مجال الطاقة المتجددة، والفضاء، والزراعة والصناعات التحويلية، مع منح المستثمرين فرص لتملك حصص مختلفة في مشاريع متنوعة منها إنتاج ألواح الطاقة الشمسية، ومحولات الطاقة، ومراقبة الأنظمة الإلكترونية في قطاع الطاقة والتكنولوجيا الخضراء، ومحطات الطاقة الهجينة، بالإضافة إلى مجالات النقل والتخزين؛ مما يفتح المجال لتملك مشاريع في مجال النقل الذاتي، ونقل التجارة الإلكترونية، وسلاسل التوريد، والخدمات اللوجستية، ونقل المنتجات الصيدلانية والتخزين البارد.

يهدف هذا القرار إلى دعم البيئة الاستثمارية في الدولة، وإرساء الأسس اللازمة لتعزيز مكانتها على الساحة

إخلاء مسؤولية

العالمية كوجهة مفضلة للاستثمار، حيث حدد القرار قائمة بالمجالات والأنشطة المتميزة للاستثمار

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للأمانة العامة من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الاستثناءات منها، مع استهداف إضافة مزايا استثمارية جديدة للدولة وتحفيز تواجد مشاريع نوعية جديدة في قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من الجوانب في هذا الشأن وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني.

كما يتضمن قرار مجلس الوزراء مجالات أخرى للتملك من قبل المستثمرين الأجانب ومنها أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والمعلومات والاتصالات، وكذلك الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، مما يفتح المجال للتملك

الدراسة ويحفز إنشاء مختبرات في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية، وكذلك أنشطة الخدمات الإدارية

وخدمات الدعم وأنشطة التعليم، والأنشطة في مجال صحة الإنسان، بالإضافة إلى أنشطة الفنون والترفيه

والتشبيد. وتقوم الحكومات المحلية بتحديد نسبة تملك المستثمرين الأجانب ضمن هذه الأنشطة.

¹³ صحيفة الامارات اليوم، 2 يوليو 2019م، " مجلس الوزراء يعتمد 122 نشاطاً اقتصادياً لتملك المستثمر الأجنبي لغاية 100%".

المحور الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة في إطار رؤية 2030

يتناول هذا المحور هيكل حوافز الاستثمار بالمملكة، مؤشرات الأداء فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي بها بما تتضمنه من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع النسبي لعدد المصانع ورؤوس الأموال بالمملكة وفقاً للنشاط الصناعي ونوع الاستثمار، بالإضافة إلى التوجهات المستقبلية للمملكة في هذا الشأن في ضوء رؤية السعودية 2030.

■ هيكل حوافز الاستثمار بالمملكة:

تتميز المملكة العربية السعودية بنموها الاقتصادي السريع وبيئتها الملائمة للمشاريع والاستثمارات، كما تحظى
أعدت هذه شركات المستثمرين الأجانب بها بنفس الامتيازات والحوافز والضمانات والدعم الذي تحظى به الشركات
المتاحة من السعودية، والتي تتضمن¹⁴:

أخذ المشورة من خبراء من محاسبين واقتصاديين وقانونيين وسياسيين من بيئات متنوعة ومعلومات الواردة في
الدراسة كاملة ومحدثة وفقاً لما لا تقل عن 10 قرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني.
فيما يتعلق بالتمام أو لكونه أحد المقومات التي تشجع تراخيص الاستثمار؛ فقد تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار بموجب
المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليةك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو
نظام الاستثمار الأجنبي الذي صدر بعد عام 2000م، بحيث تختص بإصدار تراخيص الاستثمار
قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسائر أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه
الدراسة وبحق للغرفة تعدد المستثمرين الأجانب والتنسيق مع المؤسسات الحكومية المختلفة ذات الاختصاص.

- تمكين المستثمر الأجنبي من التمتع بضمانات وحوافز الاستثمار التي يتمتع بها المستثمرون السعوديون.
- عدم وجود حد أدنى لرأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- السماح بالملكية الكاملة للأجانب لكل من الشركات والمصانع والمعدات والمشاريع والأراضي باستثناء ما يقع منها في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- السماح بالإعادة الكاملة لرؤوس الأموال والأرباح الموزعة على المساهمين، مع فرض ضريبة استقطاع تبلغ 5%.
- وجود أكثر من 32 مدينة صناعية وكذلك المدن الاقتصادية بتكلفة منخفضة في مختلف مدن المملكة، و أراضي الهيئة الملكية في الجبيل ونبع.

¹⁴ الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار.

• حوافز مالية:

- عدم فرض رسوم تصدير على الصادرات إلى الدول السبعة عشر التابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- ضرائب بنسبة 20% على أرباح الشركات الأجنبية، مع تأجيل الضرائب في حال الخسارة.
- عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي.
- عدم فرض قيود على كفالة العمالة الأجنبية.
- إعفاءات جمركية على الآلات المستوردة والمعدات والمواد الخام وقطع الغيار المستوردة للاستخدام الصناعي في حال عدم توفرها محلياً.
- استرداد الرسوم الجمركية المدفوعة للجمارك عن واردات المواد الخام التي ستتم معالجتها وتحويلها محلياً وأيضاً المواد التي تم إعادة تصديرها كمنتجات نهائية.
- معاملة تفضيلية للمنتجات المصنعة محلياً في المشتريات الحكومية.
- يمكن للشركات الأجنبية أن تستفيد من بعض البرامج لمساعدتها في التصدير وتنمية أعمالها،

والتي تتضمن ما يلي:

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحه من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيره من النصائح والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة لا أنها لا تقدم أي اقتراح أو توصيات أو ضمانات من أي نوع كان سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على المسترشد، ولا تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية البشرية: ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- تقديم قروض منخفضة التكاليف من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق الاستثمارات العامة والشركة السعودية للاستثمارات الصناعية.
- الحصول على قروض من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الحصول على التمويل للاستثمارات العربية البينية من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسة من تأمين على الصادرات العربية البينية يشمل المخاطر التجارية وغير التجارية.

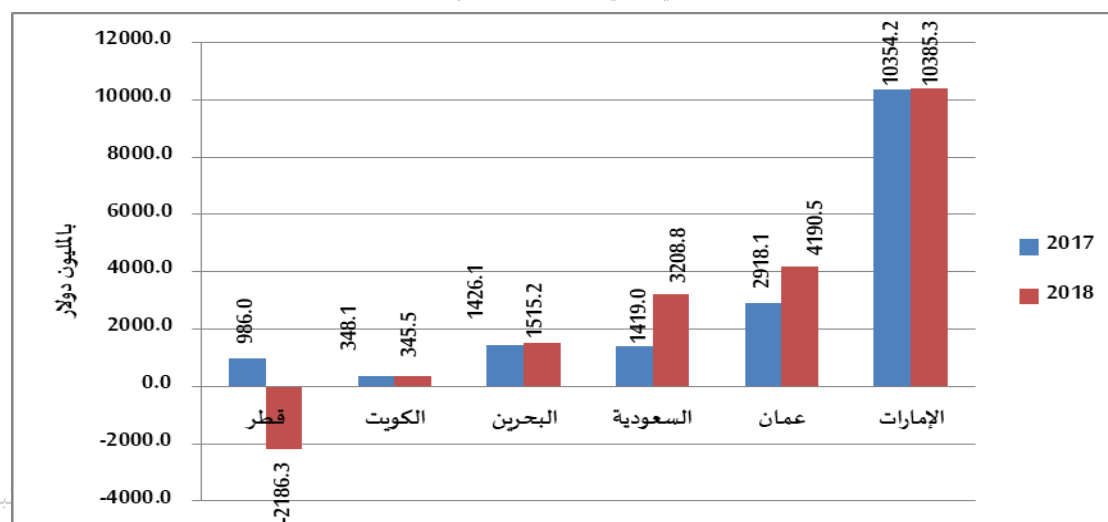
- تمنح الحكومة حوافز خاصه للشركات التي تعمل في إحدى المناطق الستة المصنفة ضمن المناطق الأقل نمواً بالمملكة، وهي: حائل وجازان ونجران والباحة والجوف والحدود الشمالية.

■ مؤشرات الاستثمار الأجنبي بالمملكة:

تتميز المملكة العربية السعودية بقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد جاءت المملكة في المركز الثالث بين دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2018م من حيث صافي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

للدخل والتي بلغت نحو 3.2 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار في عام 2017م، بينما جاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المركز الأول خلال العامين المذكورين حيث بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حوالي 10.4 مليار دولار في العامين موضع الاهتمام على التوالي (شكل 11)).

شكل (1): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول داخل مجلس التعاون الخليجي
في عامي (2017-2018)*



Source: UNCTAD Statistics

Source: UNCTAD Statistics.

لقد جاءت رؤية المملكة 2030 بأهداف وخطط طموحة تستهدف وضع الاقتصاد الوطني على مسار مستدام للنمو الاقتصادي، وقد أولت الرؤية إهتماماً واضحاً لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة ممارسة الأعمال مع استهداف جذب الاستثمار الأجنبي، وفيما نلقي الضوء على التوجهات الرئيسية لرؤية 2030 بهذا الصدد:

- اقتصاد مزدهر : استثماره فاعل:

● المبادئ الرئيسية:

- **تعظيم القدرات الاستثمارية:** وذلك من خلال الاستمرار في تخصيص الأصول المملوكة للدولة، تنمية وتطوير الأدوات الاستثمارية للمملكة ومنها صندوق الاستثمارات العامة الذي تستهدف المملكة أن يكون أكبر صندوق سيادي في العالم بعد نقل ملكية شركة أرامكو السعودية إليه، زيادة دور صندوق الاستثمارات العامة كمحرك ومحفز للاستثمارات في بعض القطاعات الاستراتيجية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، الدخول في شركات تجارية طويلة الأمد مع الدول الشقيقة، الاستثمار في الشركات الرائدة عالمياً وشركات

التقنية، تطوير السوق المالية وتسهيل ادراج بعض الشركات المملوكة للدولة به ومنها أرامكو السعودية، بالإضافة إلى تعزيز دور سوق الدين (السندات) وفتح المجال أمام سوق المشتقات.

- إطلاق القطاعات الواعدة: وذلك من خلال توطيّن قطاع الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية، تطوير مواقع سياحية وفقاً لأعلى المعايير العالمية، تيسير إجراءات إصدار التأشيرات للزوار، تهيئة المواقع التاريخية، تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي، تشجيع التنقيب عن الثروات المعدنية والاستمرار في توطيّن قطاع النفط والغاز ومضاعفة إنتاج الغاز وإنشاء شبكة وطنية للتوسع في توزيعه، وبناء مدينة لصناعة الطاقة.
- تخصيص الخدمات الحكومية: تسعى المملكة إلى فتح الباب للاستثمار الخاص لتعزيز المنافسة والابتكار، مع تطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال، مع تمكين القطاع الخاص من تقديم الخدمات بقطاعي الصحة والتعليم وتحول الحكومة إلى مراقب ومنظم للقطاعات.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية والتالية: من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة إلا أنها لا تضمن أي القرارات أو توصيات أو ضمانات من أي نوع كان سواء بشكل فردي أو ضمني. **زيادة حجم الاقتصاد السعودي وانتقاله من المرتبة 19 إلى أحد المراتب الخمسة عشر الأولى** فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو زيادة نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75% بارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- زيادة قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال إلى ما يزيد عن 7 تريليونات ريال.

• الالتزامات:

- توطيّن الصناعات العسكرية: تستهدف المملكة توطيّن ما يزيد عن 50% من إنفاقها العسكري بحلول عام 2030م. بدأت المملكة في تطوير بعض الصناعات الأقل تعقيداً مثل الذخائر والمدركات، كما ستسعى للدخول في شراكات استراتيجية مع الشركات الرائدة في هذا القطاع لنقل المعرفة وتوطيّن الخبرات به.
- تنمية قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني: تستهدف المملكة تنمية هذا القطاع وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني إلى 97 مليار ريال، مع توفير 90 ألف فرصة عمل بحلول عام 2020م. وذلك من خلال تسهيل الاستكشافات وتسهيل استثمار القطاع الخاص، مراجعة إجراءات إصدار تراخيص الاستخراج، الاستثمار في البنية التحتية وتطوير أساليب التمويل، وتنفيذ العديد من المشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص.

- سوق للطاقة المتجددة: تستهدف المملكة إضافة 9.5 جيغاوات من الطاقة المتجددة إلى الإنتاج المحلي كمرحلة أولى، بالإضافة إلى توطين نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة بما فيها البحث والتطوير، مع السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، كذلك سيتم تحرير قطاع المحروقات تدريجياً بإطلاق مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة.

● اقتصاد مزدهر: تنافسيته جاذبة:

● المبادئ الرئيسية:

- **تحسين بيئة الأعمال:** وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تسهيل تدفق استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى التنافسية، تهيئة القدرات اللازمة لرفع مستوى الخدمات المقدمة، تعديل الأنظمة التشريعية لرفع كفاءة إنفاذ العقود وتسهيل بيئة العمل، تخصيص المواقع الجيدة بالمدن للمشروعات الترفيهية والسياحية، تخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية، تمكين البنوك من تقديم أدوات مالية تلائم احتياجات المشروعات بمختلف أحجامها، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع.

إخلاء مسئولية

○ **إعادة تأهيل المدن الاقتصادية:** من خلال التعاون مع الشركات المالكة لهذه المدن.

○ **تأسيس مناطق خاصة:** سيتم إنشاء مناطق خاصة بقطاعات محددة وفقاً للمزايا النسبية

○ **رفع تنافسية الطاقة:** بحيث يتم توجيه الدعم الحكومي لمستحقيه، وبالتالي سيتم وضع

- المؤشرات المستهدفة: تستهدف المملكة بحلول عام 2030م (1452هـ) تحقيق الأهداف التالية:

- الانتقال من المركز الـ 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى.
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 5.7%.
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65%.

● **الالتزامات:**

- إعادة هيكلة مركز الملك عبدالله المالي: بحيث يتم إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية للمركز وإعادة صياغة استراتيجيته، مما يحقق الهدف منه.

- قطاع تجزئة متطور: تستهدف المملكة مساهمة قطاع التجزئة بنحو مليون فرصة عمل للمواطنين بحلول عام 2020م، بحيث يشارك بها مجموعة من العلامات التجارية الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال تسهيل حركة البضائع وتطوير الأنظمة.
- تنمية البنية التحتية الرقمية: من خلال الاستثمار في تقنيات النطاق العريض في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك للوصول إلى نسبة تغطية تتجاوز 90% من المنازل بالمدن ذات الكثافة السكانية العالية و66% بالمناطق الأخرى.

● اقتصاد مزدهر: موقعه مستغل:

● المبادئ الرئيسية:

- إنشاء منصة لوجستية مميزة: ستعمل المملكة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص محلياً ودولياً على استكمال بنيتها التحتية وتحسينها وربطها بمحيطها الإقليمي، بالإضافة إلى تطوير نظام جمركي ذي كفاءة عالية، وتفعيل الأنظمة واللوائح القائمة لتمكين مشغلي منظومة النقل الجوي والبحري من استثمار امكاناتهم بالصورة المثلى.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والإقليمية والدولية: ستسعى المملكة على استكمال مسيرة التكامل الخليجي، وخاصة التكامل الإقليمي والدولي؛ فيما يتعلق بالسوق المشتركة؛ توحيد السياسات الاقتصادية والقانونية والجمركية واستكمال إنشاء شبكة طرق وشبكة سكك الحديد الخليجية، بالإضافة إلى الربط مع الدول الأخرى المجاورة من خلال مشروعات البنية التحتية للربط البري مع أفريقيا عبر أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- دعم الشركات الوطنية: ستركز المملكة على ما لديها من مزايا نسبية بدلاً من المنافسة في جميع المجالات، وبالتالي ستعمل على تعزيز دور الشركات الوطنية الكبرى في مجالات النفط والبتروكيماويات والبنوك والاتصالات والصناعات الغذائية والرعاية الصحية، مع تمكين الشركات التي لديها فرص نمو واعدة، ودعم الصناعات الوطنية لتسويق خدماتها في الخارج.

- المؤشرات المستهدفة: تستهدف المملكة بحلول عام 2030م (1452هـ) تحقيق الأهداف التالية:

- تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة الـ 49 إلى المرتبة الـ 25 عالمياً والأولى إقليمياً.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16% إلى 50% على الأقل.

المحور الرابع

تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة

■ تحديات الاستثمار الأجنبي في المملكة:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المستثمرين، تتمثل في ما يلي:

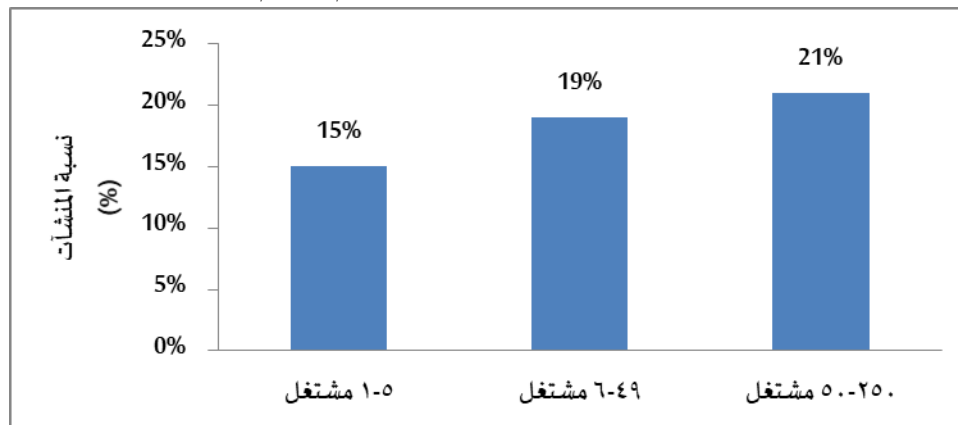
- **التوطين للوظائف:** تعد نسب التوطين المستهدفة وفقاً للتعديلات التي أقرتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على نسب التوطين المستهدفة للعديد من الأنشطة الاقتصادية وفقاً للقرار رقم 939 بتاريخ 1438/6/20 هـ، من التحديات التي تواجه منشآت الأعمال، خاصة في ضوء إجماع العمالة الوطنية عن العمل في بعض الأنشطة، تشير نتائج مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م إلى أن مدى توفر العمالة وتمتعها بالمهارات اللازمة يعد أحد التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة (شكل (2))، يرجع إجماع العمالة الوطنية عن

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة العمل في بعض الأنشطة للأسباب الآتية: من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعبر هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، ولا يمكن ضمان ذلك، وفي حالة وجود أي خطأ أو قصور في المعلومات، فإن المسؤولية تقع على الباحثين، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الوثوقية أو الأمانة أو جودة المعلومات، ولا يمكن تحميل هذه المعلومات المضمنة في الدراسة أي مسؤولية، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية حسابات أو صرر مبالغ أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنتج باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعدد التسرب الوظيفي إلى زيادة تكاليف إعادة التوظيف، حيث يؤدي ذلك إلى تحمل المنشآت تكاليف إضافية تنتج عن الإعلان عن الوظيفة، وإجراء المقابلات واختيار الموظفين، وتكاليف التدريب والتعليم، والإنتاجية المفقودة أثناء التدريب.

- انخفاض مستوى الأجر في بعض المهن: يقوم برنامج نطاقات باحتساب العامل السعودي كعامل واحد إذا كان أجره لا يقل عن 3000 ريال شهرياً، ولكن من المعروف أن مهن البيع مثلاً تتسم بانخفاض مستوى الأجر للعمالة الوطنية إلى حد ما، ولذلك تحجم العمالة الوطنية عن العمل بها. من الجدير بالذكر أن نتائج نشرة سوق العمل للربع الثالث من عام 2019م تشير إلى أن نسبة من تركوا عملهم بسبب قلة الأجر أو الراتب قد بلغت نحو 13.5% من إجمالي عدد السعوديين المتعطلين عن العمل بالربع الثالث من عام 2019م (جدول (2)).

شكل (2): نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة التي تواجه مشكلة مدى توفر العمالة والمهارات اللازمة، عام 2018م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

جدول (2): التوزيع النسبي للمتغلبين السعوديين (15 سنة فأكثر) الذين سبق لهم العمل حسب الجنس وأسباب ترك العمل السابق

الاجمالي	اناث	ذكور	أسباب ترك العمل السابق
10.7	7.4	12.1	تم إنجاز العمل (نهاية العقد المؤقت)
19.8	17.8	20.6	الاستقالة
36.3	37.5	35.8	الاستغناء عن خدماتي (التسريح بواسطة صاحب العمل)
3.7	4.6	3.3	قلة الأرباح أو تصفية المشروع الخاص (فشل الأعمال)
2.7	0.0	3.9	التقاعد
0.2	0.0	0.3	ساعات العمل قليلة أو غير مباشرة أو فردية أو ضائعة أو رباح
2.2	5.6	0.7	ساعات العمل طويلة
13.5	19.7	10.8	قلة الأجر أو الراتب
2.9	0.0	4.2	العمل على فترتين
2.3	4.6	1.2	بعد المسافة بين مكان الإقامة والعمل
0.8	0.0	1.1	العمل يتطلب جهداً بدنياً أو ذهنياً
0.0	0.0	0.0	إصابة عمل
3.5	2.8	3.7	أسباب صحية
1.6	0.0	2.2	أسباب اجتماعية (عائلية)
0.0	0.0	0.0	أخرى

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، نشرة سوق العمل للربع الثالث 2019م.

- **مدى توافر العمالة المدربة:** يعد مدى توافر الأيدي العاملة المدربة وأنظمة وقوانين العمل ومتطلبات التوطين في إطار برنامج نطاقات أحد التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة وذلك في ضوء نسب التوطين المطلوبة وفقاً لقرار وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم 939 وبتاريخ 1438/6/20هـ (جدول (3))، حيث أنه يعد من الأنشطة لا يقبل طلب

استخدام العمالة لها إلا من خلال كتابات تأييد من جهات حكومية معتمدة. كما تشير نتائج مسح النشاط الصناعي لعام 2018م إلى كون نقص المهارات الإدارية من التحديات التي تواجه نحو 13.4% من المنشآت الصناعية في المملكة كما يتضح من الجدول رقم (4).

جدول (3): معدلات التوطين المطلوبة لبعض الصناعات حسب برنامج نطاقات

النشاط	حجم المنشأة			الحد الأقصى لمعدل التوطين المستهدف وفقاً للنطاق (%)					
				أحمر	أصفر	أخضر منخفض	أخضر متوسط	أخضر مرتفع	بلاتيني
الصناعات البتروكيمياوية والفحم والمطاط	صغيرة فئة ب	6	49	7	11	20	30	37	100
	متوسطة فئة أ	50	99	7	24	31	38	44	100
	متوسطة فئة ب	100	199	7	24	31	38	44	100
	متوسطة فئة ج	200	499	7	24	31	38	44	100
	كبيرة	500	2999	19	44	56	68	79	100
	عملاقة	3000	-	19	44	56	68	79	100
صناعة الأسمنت	صغيرة فئة ب	6	49	9	12	21	29	40	100
	متوسطة فئة أ	50	99	19	25	36	43	50	100
	متوسطة فئة ب	100	199	20	26	37	44	51	100
	متوسطة فئة ج	200	499	21	27	38	45	52	100
	كبيرة	500	2999	31	39	48	55	62	100
	عملاقة	3000	-	31	39	48	55	62	100
	صغيرة فئة ب	6	49	5	8	14	20	25	100
	متوسطة فئة أ	50	99	6	15	20	25	30	100
	متوسطة فئة ب	100	199	6	15	20	25	30	100
	متوسطة فئة ج	200	499	6	15	20	25	30	100
	كبيرة	500	2999	8	20	25	30	36	100
	عملاقة	3000	-	8	20	25	30	36	100

المصدر: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، قرار رقم 939 بتاريخ 1438/6/20هـ.

جدول (4): نسبة المنشآت الصناعية التي تواجه مشكلة نقص المهارات الإدارية،

حسب النشاط الاقتصادي، عام 2018م

النشاط الاقتصادي	نقص المهارات الإدارية
1 تعدين الفحم والليغيت	18.9%
2 استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	7.0%
3 تعدين ركازات الفلزات	34.5%
4 الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	31.9%
5 أنشطة خدمات دعم التعدين	14.2%

المصدر: الهيئة
للإحصاء،
الصناعيالعامّة
مسح النشاط
2018م

6	صُنْع المنتجات الغذائية	23.2%
7	صُنْع المشروبات	13.3%
8	صُنْع منتجات التبغ	20.8%
9	صُنْع المنسوجات	16.7%
10	صُنْع الملبوسات	0.5%
11	صُنْع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	5.2%
12	صُنْع الخشب ومنتجات الخشب والفلين	2.1%
13	صُنْع الورق ومنتجات الورق	28.2%
14	الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	12.4%
15	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	32.2%
16	صُنْع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	3.7%
17	صنع المنتجات الصيدلانية والمستحضرات الصيدلانية	24.8%
18	صنع منتجات المطاط واللدائن	32.6%
19	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	0.3%
20	صنع الفلزات القاعدية	14.8%
21	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	5.0%
22	صنع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	2.9%
23	صنع المعدات الكهربائية	3.3%
24	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	26.0%
25	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات	18.4%
26	صناعة معدات النقل الأخرى	11.7%
27	صناعة الأثاث	25.3%
28	الصناعة التحويلية الأخرى	40.4%
29	إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	20.7%
30	توصيل الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	1.4%
31	تجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها	7.4%
32	الصرف الصحي	17.8%
33	أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها	4.6%
34	أنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى	27.1%
	الإجمالي	13.4%

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرض الشرق الأوسط للدراسات والبحوث وتحليلات قطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية. أأخذ المشورة المالية والقانونية في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو سلامة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون قرار يتخذ بناءً على الدراسة والدراسة ويحق للغرفة تعدد

- ارتفاع المقابل المالي عن العمالة الأجنبية في ظل نقص المعروض من العمالة الوطنية لبعض

المهن: وذلك في ضوء برنامج تحقيق التوازن المالي، حيث أنه من المخطط الزيادة التدريجية للرسوم على العمالة الوافدة لدى المنشآت التي تزيد عن متوسط عدد العمالة الوطنية لديها، بالإضافة إلى فرض رسوم على العمالة الوافدة لدى المنشآت المساوية لعدد العمالة الوطنية لديها (جدول (5)). من الجدير بالذكر أن نتائج مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م تشير إلى أن الأنظمة التي تحد من قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة على النمو تتضمن الرسوم، نظام العمل والعمال، الاستقدام، وكذلك السعودة (توطين الوظائف)، كما يتضح من الشكل رقم (3). فضلاً عن انخفاض حجم الطلب الذي يرجع في جزء منه إلى تباطؤ الطلب الكلي نتيجة المقابل المالي عن المرافق للعمالة الوافدة، حيث تشير نتائج مسح النشاط الصناعي لعام 2018م إلى أن مشاكل ضعف الطلب تواجه نحو 37.1% من المنشآت الصناعية في المملكة بوجه عام بغض النظر عن حجم المنشأة (جدول (6))، وإن كان من المتوقع أن تمثل تلك المشاكل تحدياً جوهرياً لدى المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر مقارنة بالمنشآت الصناعية كبيرة الحجم.

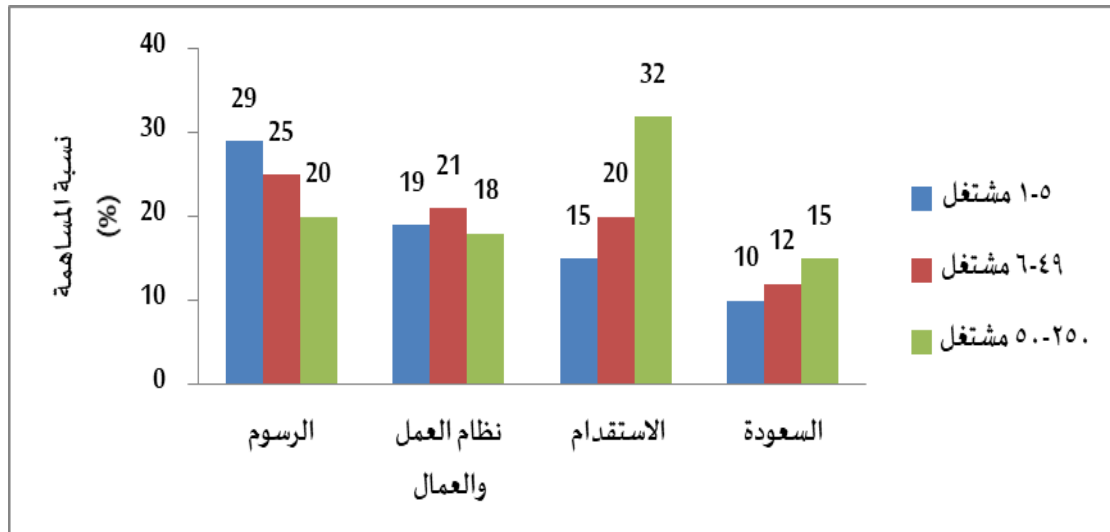
إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للالتحيز ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية ولا تعبر هذه الدراسة عن وجهة نظر غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة المالية العام وغير الأعداد الفائضة عن أعداد العمالة السعودية، وتبني الأعداد المساوية لأعداد العمالة السعودية الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق المضمرة في القرار يتخذ به الدراسة ويعق للتعديل هذه الزيادة إلى 600 ريال/شهر، بداية من شهر يناير

2018	الزيادة إلى 400 ريال/شهر، بداية من شهر يناير	تطبيق 300 ريال/شهر، بداية من شهر يناير
2019	الزيادة إلى 600 ريال/شهر، بداية من شهر يناير	تطبيق 500 ريال/شهر، بداية من شهر يناير
2020	الزيادة إلى 800 ريال/شهر، بداية من شهر يناير	تطبيق 700 ريال/شهر، بداية من شهر يناير

المصدر: برنامج تحقيق التوازن المالي: ميزانية متوازنة 2020.

شكل (3): الأنظمة واللوائح التي تعيق نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة فيما يتعلق بسوق العمل، عام 2018م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء . مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من شدة الشفافية والحيادية والاعتماد على البيانات الأولية والمعلومات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتحتفظ غرفة الشرقية بأن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرار أو تعهدات أو ضمانات من أي شكل سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذا فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية كل من تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أي معلومات أخرى تم استخدامها في إعدادها. أما في حالة تحديث المعلومات، فسيتم تحديثها فوراً. وقد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل

جدول (6): التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية حسب النشاط الاقتصادي، عام 2018م

النشاط الاقتصادي	ضعف الطلب
1. تعدين الفحم والليغنيت	13.2%
2. استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	52.1%
3. تعدين ركازات الفلزات	10.1%
4. الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	38.9%
5. أنشطة خدمات دعم التعدين	28.2%
6. صنّع المنتجات الغذائية	65.3%
7. صنّع المشروبات	56.0%
8. صنّع منتجات التبغ	0.7%
9. صنّع المنسوجات	25.8%
10. صنّع الملابس	49.8%
11. صنّع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	60.3%
12. صنّع الخشب ومنتجات الخشب والفلين	3.3%
13. صنّع الورق ومنتجات الورق	12.2%
14. الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	44.2%
15. صنّع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	3.5%

16	صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	26.6%
17	صنع المنتجات الصيدلانية والمستحضرات الصيدلانية	54.9%
18	صنع منتجات المطاط واللدائن	55.5%
19	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	35.3%
20	صنع الفلزات القاعدية	36.9%
21	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	20.4%
22	صنع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	44.8%
23	صنع المعدات الكهربائية	38.0%
24	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	20.4%
25	صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات	47.4%
26	صناعة معدات النقل الأخرى	11.6%
27	صناعة الأثاث	12.1%
28	الصناعة التحويلية الأخرى	22.4%
29	إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	47.3%
30	توصيل الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	40.2%
31	تجميع المياه ومعالجتها وتوزيعها	52.4%
32	الصرف الصحي	82.4%
33	أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها	34.7%
34	أنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى	32.4%
	الإجمالي	37.1%

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة
المتاحة من الجهات الرسمية
أخذ المشورة المالية والقانونية
الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة
فيما يتعلق بالتمام أو الكمال
المضمنة في الدراسة يكون بشكل
قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو
الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

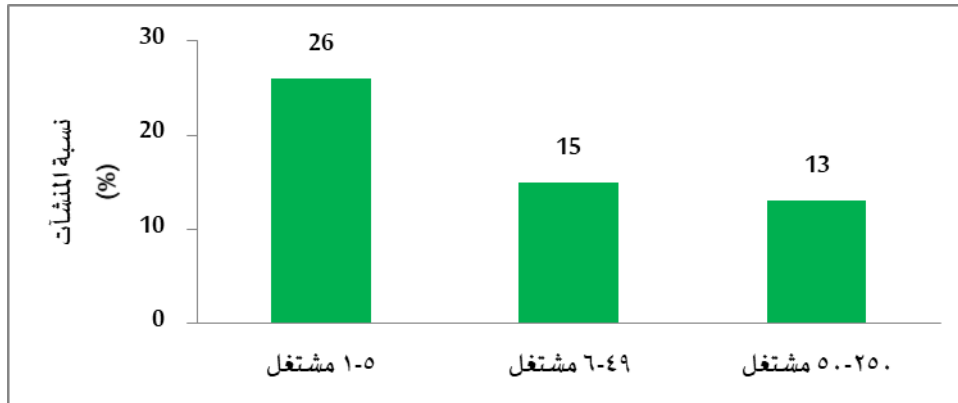
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح النشاط الصناعي 2018م

- **التحديات التمويلية:** يعد عدم توافر التمويل المناسب بشكل كافٍ من العوامل التي تحد من قدرة محطات الوقود المملوكة للأفراد على التطور والتوسع في نشاطها وتقديم خدمات متنوعة بجودة أكبر تلبي احتياجات العملاء وتساعد على منافسة المحطات المملوكة للشركات، حيث تشير نتائج مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م إلى كون مدى توفر التمويل يعد من التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة، حيث تواجه 15% من المنشآت الصغيرة و13% من المنشآت متوسطة الحجم و26% من المنشآت متناهية الصغر مشكلات تمويلية (شكل (4))، كما تشير نتائج مسح النشاط الصناعي لعام 2018م إلى كون الحصول على التمويل يعد من التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية في المملكة، حيث تواجه 8.2% من المنشآت الصغيرة و5.5% من المنشآت متوسطة الحجم و8.6% من المنشآت متناهية الصغر (جدول (7)). ومن الجدير

بالذكر أن نتائج مسح الابتكار المؤسسي لعام 2018م تشير إلى أن توافر التمويل ومدى ملائمة التكاليف المرتبطة بالابتكار قد ساعدت 28.6% من المنشآت المبتكرة بالمملكة في عام 2018م على اتخاذ القرار بالابتكار (جدول (8)).

شكل (4): نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة التي تواجه تحديات تمويلية.

عام 2018م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء . مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من خلية الأبحاث الاقتصادية في مركز المعلومات والدراسات
المتاحة من الأبحاث الاقتصادية في مركز المعلومات والدراسات
أخذ المشورة من الأبحاث الاقتصادية في مركز المعلومات والدراسات
الدراسة كاملة من الأبحاث الاقتصادية في مركز المعلومات والدراسات
فيما يتعلق به من الأبحاث الاقتصادية في مركز المعلومات والدراسات
المضمنة في الأبحاث الاقتصادية في مركز المعلومات والدراسات
قرار يتخذ به من الأبحاث الاقتصادية في مركز المعلومات والدراسات
الدراسة ويحيط به من الأبحاث الاقتصادية في مركز المعلومات والدراسات

جدول (7): التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية في المملكة وفقاً لحجم المنشأة ، عام 2018م

المشكلة	متناهية الصغر 1 - 5	صغيرة 6 - 49	متوسطة 50 - 249	كبيرة 250+
1 ضعف الطلب	44.5%	42.4%	30.6%	16.8%
2 عدم كفاية الطاقة الإنتاجية	9.8%	7.8%	7.7%	6.0%
3 توفر العمالة الماهرة	7.9%	7.1%	1.8%	0.6%
4 توفر التمويل	8.6%	8.2%	5.5%	4.4%
5 عدم كفاية إمدادات المياه	7.8%	6.8%	4.8%	5.8%
6 نقص المواد الخام	9.1%	12.0%	6.5%	4.2%
7 نقص المهارات الإدارية	19.4%	11.1%	12.8%	6.9%
8 مشاكل النقل	9.7%	15.8%	13.9%	6.2%
9 ارتفاع تكلفة الإنتاج	7.9%	11.0%	5.1%	7.8%
10 الواردات غير القانونية	9.8%	8.2%	8.3%	4.3%
11 ضعف جودة المواد الخام	27.4%	27.1%	17.5%	14.3%
12 قلة توفر المعدات	3.7%	4.5%	3.2%	2.0%
13 الاتصالات والتكنولوجيا	1.4%	3.7%	3.5%	3.2%
14 سعة تخزين غير كافية	0.3%	0.6%	1.0%	0.7%
15 أخرى	3.5%	2.0%	1.1%	1.4%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح النشاط الصناعي 2018م.

جدول (8): التوزيع النسبي للعوامل التي ساعدت المنشآت بالمملكة على الابتكار أو اتخاذ قرار الابتكار، عام 2018م

العوامل	ساعدت	لم تساعد	لا أعلم	الجملة
التمويل والتكاليف المتعلقة بالابتكار*	28.6%	26.6%	44.8%	100%
عوامل المعرفة**	36%	22%	42%	100%
عوامل السوق***	35%	27%	39%	100%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح الابتكار المؤسسي 2018م.

* التمويل غير كافي أو تكلفة الابتكار عالية جداً سواء داخل المنشأة أو المجموعة أو من مصادر خارج المنشأة مثل المنح الحكومية أو الإعلانات.

** يشمل توفر الموظفين المؤهلين أو مصادر الخبرة؛ معلومات عن الأسواق؛ صعوبة في العثور على شركاء التعاون من أجل الابتكار.

*** مثل هيمنة الشركات القائمة على السوق؛ مستويات المنافسة.

إخلاء مسؤولية: عوامل ترجع لخصائص المنشأة: تشير نتائج مسح النشاط الصناعي لعام 2018م إلى كون حجم

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والبحوث طبقاً للبيانات الطلب في السوق والمعوقات التسويقية والتصديرية وكذلك مدى كفاية الطاقة الانتاجية لدى المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية؛ ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والمالية ومدي توافر مساحات مناسبة للتخزين لدى المنشأة تعد من ضمن التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية ومحدثة ومحدثة الإحصاءات في المملكة (جدول (7)).

فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية الباحثين. ولا تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الاستخدام الآلات والمعدات الحديثة نظراً لعدم توافر الكفاءات الفنية اللازمة لإجراء أعمال الصيانة استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

لهذه الآلات، تشير نتائج مسح النشاط الصناعي لعام 2018م إلى كون الاتصالات والتكنولوجيا وقلة

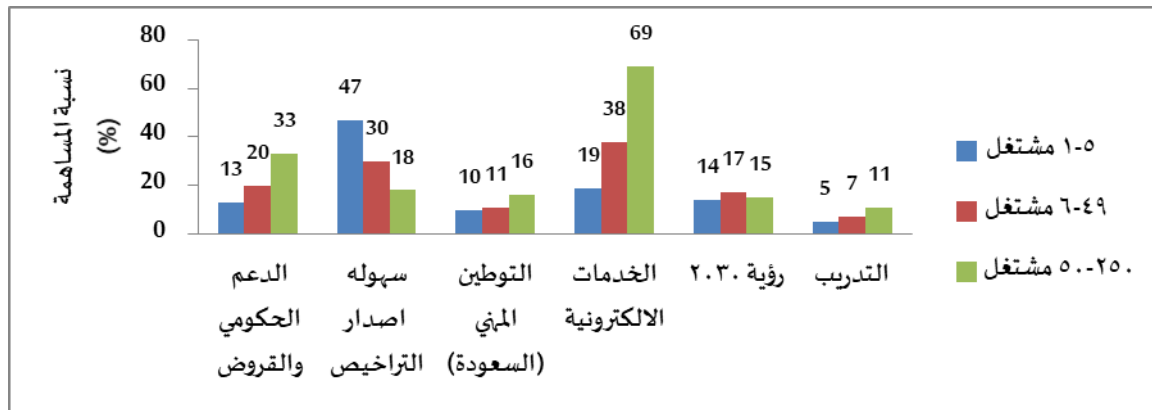
توافر المعدات من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في المملكة (جدول (7)).

● الإطار المؤسسي والتشريعي الذي ينظم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أبرز الأنظمة

واللوائح التي تساهم في تعزيز نمو المنشآت بالمملكة في الخدمات الالكترونية، سهوله اصدار التراخيص، الدعم الحكومي والقروض، رؤية 2030، وخدمات التدريب، وإن كانت تتفاوت في أهميتها النسبية باختلاف حجم المنشآت (شكل (5)). وعلى الجانب الآخر، تتمثل أبرز الأنظمة التي تحد من قدرة المنشآت على النمو في الرسوم، نظام العمل والعمال، البيروقراطية، الإجراءات الحكومية، الاستقدام، السعودة (توطين الوظائف) وكذلك إصدار أو تجديد التراخيص (شكل (6)).

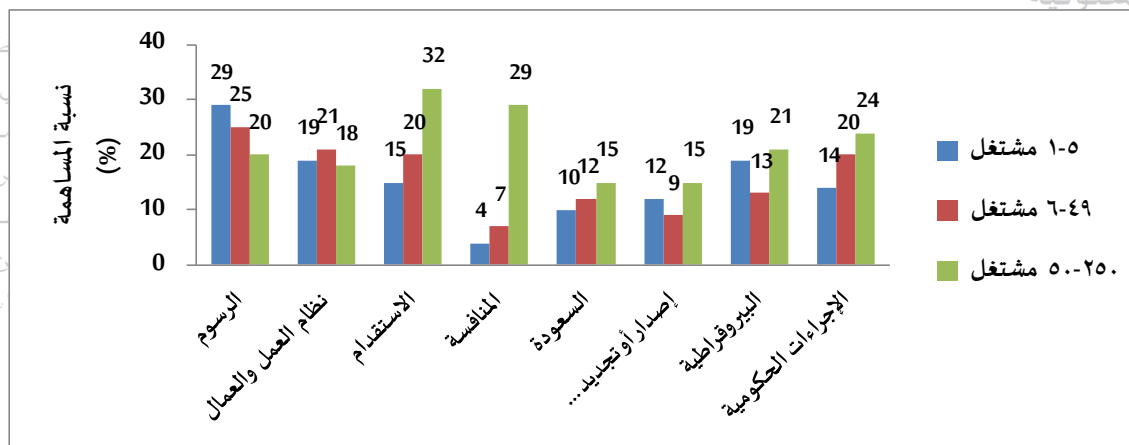
شكل (5): مدى مساهمة الأنظمة واللوائح في تعزيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في

المملكة، عام 2018م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء . مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

شكل (6): الأنظمة واللوائح التي تعيق نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة، عام 2018م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء . مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

- **البيروقراطية في المؤسسات الحكومية:** تعاني من الشركات الأجنبية من طول الفترة الزمنية التي تستغرقها لإنهاء بعض المعاملات والحصول على الخدمات لدى بعض الدوائر الحكومية، وذلك بسبب البيروقراطية في الإجراءات الإدارية.
- **صعوبة عقد اجتماعات مع كبار مسؤولي الإدارات الحكومية:** يجد بعض رؤساء الشركات الأجنبية بالمملكة بعض الصعوبات في التواصل واللقاء مع المسؤولين لدى بعض الجهات الحكومية، وكثير من تلك لجهات تطلب ارسال خطاب رسمي بختم رسمي بفحوى طلب الاجتماع ، مع عدم الاهتمام في بعض الأحيان بمتابعة الطلب أو الموافقة على الاجتماع، ولكن يتفاجئ مسؤولي الشركات التنفيذيين بأن الموظف المخول للاجتماع معهم ذو مرتبة صغيرة تكون مهمته هو نقل فحوى الاجتماع الى المسؤولين وبالتالي يأخذ الموضوع مسارا طويلا لعلاج .

- **ضعف التواصل الحكومي مع الشركات الأجنبية:** تعاني بعض الشركات من ضعف التواصل الحكومي معها بخصوص مستجدات القوانين، وتضطر الكثير من الشركات لإرسال مندوبيها بشكل دائم إلى مقر بعض الوزارات للتعرف على مستجدات القرارات الحكومية أو لمتابعة تقدير مواضيع سابقة لدى الجهات فكثير منها لا تلتزم بالتواصل إلكترونياً أو هاتفياً مع الشركات بشكل فعال.
- **ضعف النشاط الخارجي لدى الممثلات السعودية خارج المملكة:** يواجه بعض رؤساء الشركات صعوبة في لقاء السفراء والملحق التجاري لدى سفارات المملكة في الخارج، مع الحاجة إلى تعزيز الأمام الموظفين المخولين بالأنشطة التجارية بالممثلات القنصلية للمملكة بالقوانين التجارية لدى المملكة.
- **التأخر في إصدار تأشيرات الزيارات للمملكة لأغراض العمل:** تواجه بعض الشركات مشكلة طول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على تأشيرة زيارة للعمل لدى المملكة، كما أن القوانين مازالت تنص على رفض إعطاء تأشيرة لسيدة غير متزوجة .
- **عدم وجود شبكات واحد لتقديم الخدمات للمستثمر:** تضطر الكثير من الشركات إلى مراجعة العديد من الوزارات والجهات الحكومية لإتمام معاملة قد تتطلب موافقة عدد من الجهات الحكومية، وقد يطول البت في الانتهاء منها بحكم تدخل الاختصاصات بين بعض الإدارات .

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا يمكن اعتبار هذه الدراسة تعبيراً عن آراء غرفة الشرقية الاقتصادية، وينبغي أخذ المشورة المالية والنقدية من الجهات المختصة في القطاع. كما أن هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم أي إشارات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموضوعية أو الملائمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون على مسؤولية المستخدم. بعد استمرارية التزود بالكهرباء والمياه والوقود وأسعارها من التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة، وذلك من واقع المؤشرات المستخلصة من مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م (جدول (9)).

جدول (9): المعوقات التي تواجه رواد الأعمال أثناء إنشاء المشروع وبدء العمل في المملكة وفقاً لحجم المنشأة،

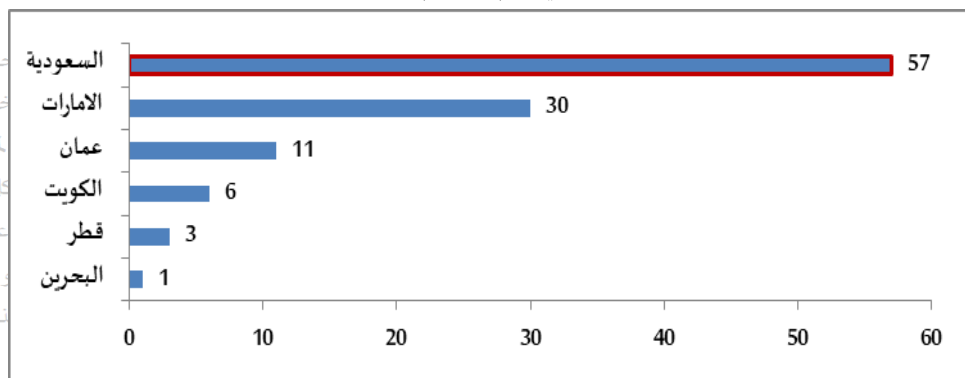
عام 2018م

المشكلة	5-1 مشغل	49-6 مشغل	250-50 مشغل
1 استمرارية التزود بالكهرباء (دون انقطاعات)	7%	7%	3%
2 أسعار الكهرباء	31%	9%	7%
3 استمرارية التزود بالمياه (دون انقطاعات)	9%	5%	3%
4 أسعار المياه	2%	3%	2%
5 استمرارية التزود بالوقود (دون انقطاعات)	1%	2%	2%
6 أسعار الوقود	7%	16%	20%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء . مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

- **تأخر توفير خدمات الكهرباء والغاز للمصانع بالمدن الصناعية:** يعد تأخر إمداد المصانع القائمة بالمدن الصناعية بخدمات الكهرباء والغاز من تحديات القطاع الصناعي، نظراً لأن هيئة "مدن" تغرم المصانع المتأخرة عن البدء في الانتاج، على الرغم من أن التأخير عن الانتاج يرجع للتأخير في إمداد المصانع بالغاز والكهرباء.
- **الأعباء الضريبية:** لقد جاءت المملكة في المركز الـ 57 من حيث سهولة دفع الضرائب في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019م (شكل (7))، كما جاءت المملكة، وذلك على الرغم من كون المملكة تتسم بانخفاض حجم العبء الضريبي مقارنة بغيرها من الدول كما يتضح من الشكل رقم (8)؛ مما يتطلب المزيد من التطوير لمنظومة الضرائب والتوسع في توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي¹⁵ مع الدول المستهدف جذب الاستثمارات منها لتعزيز تنافسية المملكة لجذب الاستثمار الأجنبي.

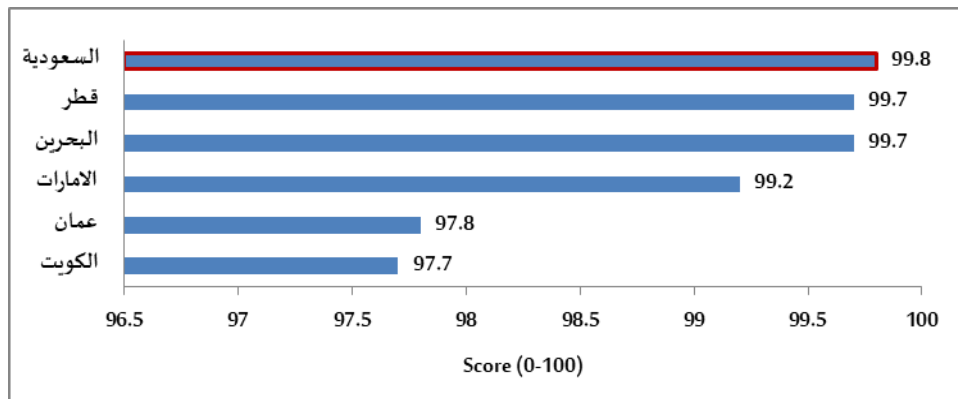
شكل (7): ترتيب المملكة من حيث مدى سهولة دفع الضرائب، مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، في عام 2019م



Source: World Bank, Doing Business Report 2020.

شكل (8): ترتيب المملكة من حيث درجة العبء الضريبي، مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، في عام 2019م

¹⁵ يعرف الازدواج الضريبي بأنه عبارة عن تحصيل ضرائب متشابهة في دولتين أو أكثر من نفس المكلف بها وعلى نفس الوعاء الضريبي : مما يؤثر بشكل سلبي على تبادل السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا والتجارة عبر الحدود.



Source: The Heritage Foundation, "2019 Index of Economic Freedom".

● **مدى توافر حوافز اجتماعية للمستثمرين:** يواجه المستثمر الأجنبي في المملكة بعض الصعوبات وذلك فيما يتعلق بما يلي:

- **مدى سهولة تملك العقارات:** يواجه المستثمر الأجنبي بعض التحديات فيما يتعلق بتملك العقارات بالمملكة، وذلك في ضوء ما تنص عليه بعض المواد الواردة في نظام تملك غير

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من **السعوديين للعقار واستثماره، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/15 بتاريخ 17/4/1421هـ،** المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال **✓ المادة (1):** الوثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو **○ يجوز للمستثمر غير السعودي من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المرخص** قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية حسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فدية صانعة أو حسارة أرباح قد تلحق باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل له بمزاولة أي نشاط مهني أو حرفي أو اقتصادي تملك العقار اللازم لمزاولة ذلك النشاط،

ويشمل العقار اللازم لسكنه وسكن العاملين لديه، وذلك بعد موافقة الجهة التي أصدرت الترخيص. كما يجوز استئجار العقار المشار إليه مع مراعاة ما ورد في المادة الخامسة من هذا النظام.

○ إذا كان الترخيص المشار إليه يشمل شراء مبان أو أراض لإقامة مبان عليها واستثمارها بالبيع أو التأجير فيجب ألا تقل التكلفة الإجمالية للمشروع أرضاً وبناءً عن ثلاثين مليون ريال، ويجوز لمجلس الوزراء تعديل هذا المبلغ. كما يشترط أن يتم استثمار ذلك العقار خلال خمس سنوات من ملكيته.

✓ **المادة (2):** يسمح للأشخاص غير السعوديين ذوي الصفة الطبيعية المقيمين في المملكة إقامة نظامية بتملك العقار لسكنهم الخاص، وذلك بعد الترخيص لهم من وزارة الداخلية.

¹⁶ نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/15 بتاريخ 17/4/1421هـ.

✓ المادة (5): لا يجوز لغير السعودي بأي طريق غير الميراث اكتساب حق الملكية أو حق الارتفاق أو الانتفاع على عقار واقع داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويستثنى من ذلك اكتساب حق الملكية إذا اقترن بها وقف العقار المملوك طبقاً للقواعد الشرعية على جهة معينة سعودية وبشرط أن ينص في الوقف على أن يكون للمجلس الأعلى للأوقاف حق النظارة على الموقوف. على أنه يجوز لغير السعودي من المسلمين استئجار العقار داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة لمدة لا تزيد على سنتين قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة.

- كفية حصول أبنائه على الإقامة في المملكة بعد بلوغهم 21 عام: حيث أن الحصول على الإقامة غير محددة المدة في المملكة العربية السعودية وفق نظام الإقامة المميزة يتطلب دفع مبلغ 800,000 ريال سعودي لمرة واحدة واستيفاء الشخص للشروط النظامية، أو الحصول على إقامة لسنة واحدة (قابلة للتجديد) ودفع مبلغ 100,000 ريال سعودي في السنة الواحدة¹⁷.

- مدى إمكانية حصول السيدات من أسرته على رخص القيادة للسيارات: حيث أن منح رخصة

إخلاء مسؤولية

قيادة للمقيمات بالمملكة يقتصر فقط على الملتحقات بوظيفة عليا كطبيبة أو محاضرة أو

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإجابة ما تضمنته من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات مهندسة أو منتسبة إلى إحدى الجامعات. فوفقاً لنظام استخراج رخص قيادة للمركبات يسمح المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية من المقيمين باستخراج رخص القيادة بحسب مسعى وظيفتها المكتوبة في إقامتها؛ وبالتالي الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تتحمل أية مسؤولية أو ضمانات من أي نوع. سواء بشكل صريح أو ضمني. فالسيدة غير العاملة المرافقة لزوجها لا يسمح لها باستخراج رخصة قيادة¹⁸. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

¹⁷ الموقع الإلكتروني لمركز الإقامة المميزة.

¹⁸ جريدة اليوم، 4 أكتوبر 2018م، "وظائف محددة" شرط حصول المقيمات على رخصة قيادة".

النتائج:

يمكن تلخيص أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة في وجود مجموعة من التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي، تتمثل في ما يلي:

- **التوطين للوظائف:** تعد نسب التوطين المستهدفة وفقاً للتعديلات التي أقرتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على نسب التوطين المستهدفة للعديد من الأنشطة الاقتصادية وفقاً للقرار رقم 939 بتاريخ 1438/6/20هـ، من التحديات التي تواجه منشآت الأعمال، خاصة في ضوء إجماع العمالة الوطنية عن العمل في بعض الأنشطة للأسباب الآتية: ارتفاع معدل دوران العمالة السعودية وعدم الاستقرار الوظيفي، وانخفاض مستوى الأجر في بعض المهن.

- **مدى توافر العمالة المدربة:** يعد مدى توافر الأيدي العاملة المدربة وأنظمة وقوانين العمل ومتطلبات التوطين في إطار برنامج نطاقات أحد التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة وذلك في ضوء نسب التوطين المطلوبة وفقاً لقرار وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم 939 بتاريخ 1438/6/20هـ، كما تشير نتائج مسح النشاط الصناعي لعام 2018م

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للأبحاث ما تضمنته من معلومات وتعليقات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات إلى كون نقص المهارات الإدارية من التحديات التي تواجه نحو 13.4% من المنشآت الصناعية في قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمويل، أو ارتفاع المقابل المالي عن العمالة الأجنبية في ظل نقص المعارض من العمالة الوطنية لبعض المهن: وذلك في ضوء برنامج تحقيق التوازن المالي، حيث أنه من المخطط الزيادة التدريجية للرسوم قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة أن يحد من مسؤولية الباحثين عن هذه النتائج.

فرض رسوم على العمالة الوافدة لدى المنشآت المساوية لعدد العمالة الوطنية لديها.

- **التحديات التمويلية:** يعد عدم توافر التمويل المناسب بشكل كافٍ من العوامل التي تحد من قدرة محطات الوقود المملوكة للأفراد على التطور والتوسع في نشاطها وتقديم خدمات متنوعة بجودة أكبر تلبي احتياجات العملاء وتساعد على منافسة المحطات المملوكة للشركات، حيث تشير نتائج مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م إلى كون مدى توفر التمويل يعد من التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمملكة، حيث تواجه 15% من المنشآت الصغيرة و13% من المنشآت متوسطة الحجم و26% من المنشآت متناهية الصغر مشكلات تمويلية.
- **عوامل ترجع لخصائص المنشأة:** تشير نتائج مسح النشاط الصناعي لعام 2018م إلى كون حجم الطلب في السوق والمعوقات التسويقية والتصديرية وكذلك مدى كفاية الطاقة الانتاجية لدى المنشأة ومدى توافر مساحات مناسبة للتخزين لدى المنشأة تعد من ضمن التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية في المملكة.

- **التحديات التكنولوجية:** تواجه المنشآت الصناعية العديد من المشكلات المتعلقة بالتكنولوجيا واستخدام الآلات والمعدات الحديثة نظراً لعدم توافر الكفاءات الفنية اللازمة لإجراء أعمال الصيانة لهذه الآلات، تشير نتائج مسح النشاط الصناعي لعام 2018م إلى كون الاتصالات والتكنولوجيا وقلة توافر المعدات من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في المملكة.
- **الإطار المؤسسي والتشريعي الذي ينظم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:** تتمثل أبرز الأنظمة واللوائح التي تساهم في تعزيز نمو المنشآت بالمملكة في الخدمات الالكترونية، سهوله اصدار التراخيص، الدعم الحكومي والقروض، رؤية 2030، وخدمات التدريب، وإن كانت تتفاوت في أهميتها النسبية باختلاف حجم المنشآت. وعلى الجانب الآخر، تتمثل أبرز الأنظمة التي تحد من قدرة المنشآت على النمو في الرسوم، نظام العمل والعمال، البيروقراطية، الإجراءات الحكومية، الاستقدام، السعودة (توطين الوظائف) وكذلك إصدار أو تجديد التراخيص.
- **ضعف البنية التحتية بالمدن الصناعية:** يعد ضعف البنية التحتية والمرافق الأساسية، كالكهرباء والغاز، بالمدن الصناعية من تحديات القطاع الصناعي، حيث أن الاهتمام بتطوير المدن الصناعية القائمة يعد أمر هام لجذب الاستثمارات الصناعية إليها.
- **أسعار خدمات المرافق العامة والوقود:** تعد استمرارية التزود بالكهرباء والمياه والوقود وأسعارها المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والتي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة، وذلك من واقع الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة لأغراض تقديم أي اقتراح أو توصيات أو ضوابط أو أنواع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة. **تأخر توفير خدمات الكهرباء والغاز للمصانع بالمدن الصناعية:** يعد تأخر إمداد المصانع القائمة بالمدن الصناعية بخدمات الكهرباء والغاز من تحديات القطاع الصناعي، نظراً لأن هيئة "مدن" تغرم المصانع المتأخرة عن البدء في الانتاج، على الرغم من أن التأخير عن الانتاج يرجع للتأخير في إمداد المصانع بالغاز والكهرباء.
- **الأعباء الضريبية:** لقد جاءت المملكة في المركز الـ 57 من حيث سهولة دفع الضرائب في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019م، كما جاءت المملكة، وذلك على الرغم من كون المملكة تتسم بانخفاض حجم العبء الضريبي مقارنة بغيرها من الدول؛ مما يتطلب المزيد من التطوير لمنظومة الضرائب والتوسع في توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدف جذب الاستثمارات منها لتعزيز تنافسية المملكة لجذب الاستثمار الأجنبي.
- **مدى توافر حوافز اجتماعية للمستثمرين:** يواجه المستثمر الأجنبي في المملكة بعض الصعوبات وذلك فيما يتعلق بما يلي: مدى سهولة تملك العقارات، كيفية حصول أبنائه على الإقامة في المملكة بعد بلوغهم 21 عام، و مدى إمكانية حصول السيدات من أسرته على رخص القيادة للسيارات.
- **البيروقراطية في المؤسسات الحكومية:** تعاني من الشركات الأجنبية من طول الفترة الزمنية التي تستغرقها لإنهاء بعض المعاملات والحصول على الخدمات لدى بعض الدوائر الحكومية، وذلك بسبب البيروقراطية في الإجراءات الإدارية.

- **صعوبة عقد اجتماعات مع كبار مسؤولي الإدارات الحكومية:** يجد بعض رؤساء الشركات الأجنبية بالمملكة بعض الصعوبات في التواصل واللقاء مع المسؤولين لدى بعض الجهات الحكومية، وكثير من تلك لجهات تطلب ارسال خطاب رسمي بختم رسمي بفحوى طلب الاجتماع ، مع عدم الاهتمام في بعض الأحيان بمتابعة الطلب أو الموافقة على الاجتماع، ولكن يتفاجئ مسؤولي الشركات التنفيذيين بأن الموظف المخول للاجتماع معهم ذو مرتبة صغيرة تكون مهمته هو نقل فحوى الاجتماع الى المسؤولين وبالتالي يأخذ الموضوع مسارا طويلا لعلاج .
- **ضعف التواصل الحكومي مع الشركات الأجنبية:** تعاني بعض الشركات من ضعف التواصل الحكومي معها بخصوص مستجدات القوانين، وتضطر الكثير من الشركات لارسال مندوبيها بشكل دائم الى مقر بعض الوزارات للتعرف على مستجدات القرارات الحكومية أو لمتابعة تقدير مواضيع سابقة لدى الجهات فكثير منها لا تلتزم بالتواصل إلكترونياً أو هاتفياً مع الشركات بشكل فعال.
- **ضعف النشاط الخارجي لدى الممثلات السعودية خارج المملكة:** يواجه بعض رؤساء الشركات صعوبة في لقاء السفراء والملحق التجاري لدى سفارات المملكة في الخارج، مع الحاجة إلى تعزيز الأمام الموظفين المخولين بالأنشطة التجارية بالممثلات القنصلية للمملكة بالقوانين التجارية لدى إخراج مسئولية المملكة.

أعدت هذه الدراسة ● **التأخر في إصدار تأشيرات الزيارات للمملكة لأغراض العمل:** تواجه بعض الشركات مشكلة طول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على تأشيرة زيارة للعمل لدى المملكة، كما أن القوانين مازالت تنص على رفض إعطاء تأشيرة لسيدة غير متزوجة .

فيما يتعلق بالتمم ● **عدم وجود شبكات واحد لتقديم الخدمات للمستثمر:** تضطر الكثير من الشركات الى مراجعة المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كبير على مسؤولي الجهات الحكومية لإتمام معاملة قد تتطلب موافقة عدد من الجهات أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أخرى - قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

التوصيات:

فيما يلي بعض الآليات المقترحة لتعزيز جاذبية المملكة كسوق واعدة أمام المستثمر الأجنبي:

■ تشجيع توطين المعرفة لدى الصناعة السعودية لزيادة قدراتها التنافسية:

- تحفيز المنشآت الصناعية بالمملكة على إبرام العقود التي تعمل على استيراد المعرفة ونقلها واستثمارها، فضلاً عن الاستفادة القصوى من اتفاقيات التعاون الدولي وبرامجه في نقل المعرفة وتوطينها، وتوجيه اللجان الثنائية الدولية للتركيز على نقل المعرفة.
- تشجيع المنشآت الصناعية السعودية للدخول في شراكات، أو اتفاقات شراء لمخرجات الشركات المعرفية الكبرى.

- تشجيع المنشآت السعودية على استيراد السلع والخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من أجل توفير معلومات وتحليلات قطاعية لأصحاب القرار والباحثين في المجال التكنولوجي. لا تتعدى هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو توصيات أو ضمانات من أي نوع كان سواء بشكل صريح أو ضمني. **تحفيز المنشآت الصناعية من قبل صناديق الدولة الاستثمارية و التمويلية، وفي هذا السياق يقترح ما** فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

◀ الاستثمار في التقنيات المحلية والعالمية والمشاركة الفعالة في تطوير ونمو تلك التقنيات في

المنشآت المستدامة اقتصادياً.

◀ الالتزام بأهداف ومبادئ وتطوير الخطة الوطنية للاقتصاد المعرفي (معرفة) واستراتيجية

الصناعات الوطنية وذلك للوصول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

◀ تحديد الفرص الصناعية القائمة على التكنولوجيا حالياً والتي من شأنها أن تناسب أهداف

التنمية الاقتصادية السعودية، والعمل على إيجاد قنوات وطرق لتطويرها.

◀ متابعة معدلات نمو القطاعات المختلفة وخاصة ذات القيم المضافة العالية ودراسة سبل

تقديم محفزات لها.

دراسة تمويل مراكز بحوث الشركات المصنعة للمنتجات الأساسية لغرض تمكين الشركات من خلال الاستمرار في توطین التقنيات و نقل المعرفة، تقديم دراسات ذات جدوى للقطاع الخاص لتعزيز الصناعات التحويلية محلياً، والاستفادة القصوى من توطین سلسلة القيمة المضافة وتطوير رأس المال البشري.

■ الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتذليل الصعوبات اللوجستية:

- تسهيل إجراءات الحصول على خدمات الكهرباء وتصاريح البناء من خلال تخفيض الفترة الزمنية وعدد الاجراءات والتكاليف اللازمة لحصول المصانع على خدمات الكهرباء وتصاريح البناء وغيرها من المرافق، لزيادة جاذبية المملكة للاستثمار الصناعي.
- توفير خطوط سكك حديدية لنقل المواد بين المصانع في الجبيل وينبع والمدن الصناعية في مختلف

إخلاء مسؤولية المناطق.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية من محاسب المختص والخبير في هذا الشأن. تقع غرفة الشرقية أدنى مسؤولية عن المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمورد لها، مما يعزز العلاقة الاستراتيجية بين المنشآت الوطنية بالقطاع الصناعي بالمملكة ويساعد المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدعاية على زيادة تنافسيتها. أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- طلب تضمين المنتجات المحلية كمتطلب أساسي في عقود الشركات الكبرى بالمملكة مع الشركات العالمية التي تنفذ مشروعات كبرى، مما يؤدي إلى منح فرص أكبر للمنتجات الوطنية للإحلال محل الواردات الأجنبية المماثلة لها، مما ينعكس بالإيجاب على المستوى الاقتصادي الكلي من حيث توفير فرص العمل والحد من الواردات وبالتالي تخفيض العجز بالميزان التجاري.
- تسهيل وتشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية والمكملة لبعض المنتجات الرئيسية التي تستورد حالياً من الخارج لعدم توافرها محلياً، مما يعمل على إرساء قاعدة تمهد بعد ذلك لجذب الاستثمارات في الصناعات الأكثر تعقيداً وتوطينها محلياً.

■ تذليل التحديات التمويلية:

- إجراء دراسات تفصيلية ومسحية على القطاعات المختلفة، لتوجيه الدعم إليها بالشكل المناسب.

- تعزيز دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في توفير التمويل للمشروعات الصناعية.

■ **تطور البنية التحتية بالمدن الصناعية:**

من الضروري الاهتمام بتطوير البنية التحتية بالمدن الصناعية وتوفير خدمات الكهرباء والغاز والصرف الصحي لجميع الأراضي في المدن الصناعية، لزيادة جاذبيتها للاستثمار الصناعي وحماية البيئة والحد من التلوث. بالإضافة إلى سرعة توفير خدمات الكهرباء والغاز للمصانع بالمدن الصناعية لتجنب فرض غرامات عليها من قبل هيئة "مدن" بسبب تأخرها عن الانتاج لأسباب خارجة عن إرادتها، وبحث أسباب تأخر المصانع عن الانتاج وعدم فرض غرامات عليها في الحالات التي يرجع التأخر فيها عن الانتاج لتأخر إمدادها بخدمات الكهرباء والغاز.

■ طرح أراضى للتملك للمستثمرين الصناعيين بأسعار تنافسية ومزودة بالمرافق الأساسية: يعد ذلك

بمثابة حافز للاستثمار بالقطاع الصناعي في مناطق معينة أو لصناعات محددة.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات توفير مصانع للإيجار بأسعار مخفضة في المدن الصناعية، لجذب الاستثمار الأجنبي لبعض الأنشطة قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة وموثوقة، مع التمتع بهذا السعر التفضيلي لفترة 5 سنوات من تاريخ ممارسة النشاط.

فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. وتكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر، مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أخرى، قد تنشأ باستخدام هذه التفضيلية Special Tax-Privileged Zones لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مناطق معينة بالدولة وفي قطاعات الدراسة وبحق للفرقة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

محددة.

- وجود محفزات كافية للاستثمار في الطاقة البديلة: من خلال دعم المستثمرين في الطاقة البديلة (الطاقة

الشمسة).

- **التشديد في تطبيق نظام المواصفات والمقاييس:** مما يساهم في تقليص الواردات من السلع رديئة

الجودة وحماية المنتج والمستهلك المحلي.

- **تعزز الصادرات الوطنية: من خلال الآليات الآتية:**

- تخفيض الفترة الزمنية اللازمة للتصدير وعمل مسار خاص بالصادرات الصناعية في الموانئ

والجمارك بالمملكة، وتطبيق مبدأ Gateway المطبق حالياً في مطار الملك فهد الدولي بالدمام

لتخليص وانهاء إجراءات فسخ الشحنات المصدرة عبر المنافذ بشكل أسرع مما هو عليه.

- تعزيز جهود تطوير الإجراءات الجمركية وميكنة العمل الجمركي، والربط الآلي بين المنافذ الجمركية، بما يعمل على تقليل الوقت اللازم لإنهاء إجراءات التصدير، وتقليل عدد المستندات المطلوبة للتصدير.
- وجود جهة موحدة مسؤولة عن إصدار الشهادات المطلوبة للتصدير، بحيث يتم إصدار شهادات تفي بالمتطلبات الدولية في وقت قياسي.
- الإسراع بخطى تنفيذ مشروعات التكامل العربي وإنشاء شبكة طرق متطورة لربط المملكة بدول الجوار.
- الاتفاق على مواصفات قياسية عربية موحدة، توحيد أنظمة المعاينة والتفتيش المتبعة في المنافذ الجمركية العربية، بالإضافة إلى تطبيق التقنيات الحديثة للشحن والتفريغ في المنافذ الجمركية

إخلاء مسؤولية العربية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والساحل. توسيع شبكة اتفاقيات التجارة الحرة لتسهيل نفاذ الصادرات الصناعية الوطنية للأسواق العالمية. المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والتجارية وغيرها من الخبراء والخبراء في هذا الشأن. وفيما يتعلق بالدراسة، فإن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو التصدير، والمزايا الجمركية في الأسواق الدولية. وحادث المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التنظيم المعارض الدولية والمحلية المرتبطة بالأنشطة التي تتمتع بها المملكة بميزة نسبية. قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

■ تذليل الصعوبات المتعلقة باستيراد مستلزمات الانتاج، من خلال:

- ربط إصدار تصاريح الاستيراد من الوزارة المعنية إلكترونياً مع المصنعين؛ بحيث يمكنهم تقديم الطلب والحصول على التصاريح بشكل أسرع كما هو معمول به في الوزارات الأخرى.
- تقليل نسبة معاينة المواد المستوردة؛ مما يساهم في الإسراع بفسح الشحنات بشكل أسرع مما هو عليه حالياً وبالتالي سرعة حركة المواد عبر المنافذ بشكل عام وفي الموانئ البحرية على وجه الخصوص.
- توفير الكفاءات البشرية اللازمة لصيانة الآلات والمعدات: الاهتمام بالتعليم والتدريب مع استقدام الكفاءات الفنية اللازمة لصيانة الآلات والمعدات، لتجنب تعرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى خسائر مالية وشراء آلات جديدة في حالة تعرض معداتها للأعطال الفنية.
- مكافحة التستر التجاري، وذلك من خلال:
- تكثيف الحملات التفتيشية على المنشآت وتشديد العقوبات على المخالفين.

- [illegible]

ومتطلبات سوق العمل لتزويد لخريجين بالمهارات اللازمة لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل والمنافسة مع العمالة الأجنبية.

- الاهتمام بالتدريب وإعادة تأهيل العمالة الوطنية لتلبية احتياجات القطاع الخاص من العمالة: من خلال توفير برامج تدريبية وتأهيلية للعمالة الوطنية وفقاً لعدد العاطلين عن العمل ومؤهلاتهم العلمية والمهنية المناسبة لهم، وذلك بهدف تزويدهم بالمهارات اللازمة لشغل بعض المهن التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، لتجنب التأثير السلبي لعملية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في حالة وجود فروق في مستوى الانتاجية لكل منهم.

- التنسيق بين قطاع الأعمال ومؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني: بحيث يمكن تعرف مؤسسات التعليم والتدريب الفني على المهارات اللازمة في سوق العمل وتدريب العمالة الوطنية بشكل مناسب

إخلاء مسؤولية يساعد على الاندماج في سوق العمل.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات - دعم التوظيف (Employment Subsidies): من خلال توفير الدعم المالي بشكل مباشر أو بشكل غير المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيره من المختصين بالاعتبار في هذا الشأن، وتعد غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو هذا الدعم يساهم في تخفيض تكلفة عنصر العمل وتشجيع منشآت القطاع الخاص على التوسع في المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التوظيف هذه الفئات من العمالة لتخفيض تكاليفها التشغيلية. وعلى الجانب الآخر قد يتم تقديم هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

دعم نقدي مشروط لبعض الفئات المستهدفة لتشجيعهم على العمل في مهن معينة مع توفير مقابل مادي معين من الدولة مشروط بتحقيقهم بالعمل لرفع الحد الأدنى من الدخل المناسب لهم لتشجيعهم للعمل. تقدم الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إعانات/ دعم للتوظيف بشكل مؤقت كأداة للحماية الاجتماعية للفئات المهمشة خلال فترات تباطؤ الطلب الكلي وتراجع النمو الاقتصادي.

- برامج التوظيف الذاتي (Self-employment Programs): تقدم هذه البرامج الدعم المالي واللوجستي للفئات غير النشطة اقتصادياً لمساعدتهم على إنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر وممارسة النشاط الاقتصادي والاسهام في دفع عجلة النمو والتشغيل. يظهر الأثر الايجابي لهذه البرامج في الأجلين المتوسط والطويل.

- خدمات سوق العمل (labor Market Services): من خلال وجود وسيط فعال بين منشآت الأعمال والباحثين عن فرص العمل لتمكينهم من الحصول على وظائف مناسبة، من خلال تقديم خدمات الارشاد المهني للباحثين عن العمل، والتدريب، والمساعدة في البحث عن وظيفة مناسبة وغيرها من الخدمات. تعمل هذه البرامج على تعزيز حركة التوظيف في الأجل القصير.
- توفير حوافز مالية وتمويلية لمنشآت القطاع الخاص لتشجيعها على تاهيل العمالة الوطنية للاندماج في سوق العمل واكتساب المهارات المطلوبة في إطار التحول الرقمي، وبحيث يتم توفير تلك الحوافز لتشجيع المنشآت على القيام بما يلي:

- « الاستثمار في تدريب وإعادة تأهيل العاملين لديها لتنمية مهاراتهم وإكسابهم مهارات جديدة تمكّنهم من القيام بالأدوار الوظيفية المكلفين بها في إطار توجه المنشآت نحو استخدام التقنيات

إخلاء مسؤولية الرقمية في أعمالها.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات المختصة بتمويل أنشطة مؤسسات المجتمع المدني التي تستهدف تنمية مهارات الشباب لتمكينهم من قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودالة الاندماج في سوق العمل بسهولة، انطلاقاً من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. شكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون على مسؤولية المستخدم. إنطلاقاً من إلتزامات الجامعات لإكسابهم المهارات اللازمة لتأهيلهم للاندماج في سوق، أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعدد العمل بعد التخرج، انطلاقاً من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

- « إطلاق مبادرات وبرامج للتدريب من أجل التوظيف، بحيث يتم إتاحة فرص للتدريب على رأس

العمل لشباب الخريجين لتأهيل الكفاءات الواعدة منهم للتوظيف بعد انتهاء مدة التدريب.

- إنشاء منصة إلكترونية أو دليل موحد لرواد الأعمال: بحيث تتضمن كافة الخطوات والإجراءات اللازم استيفائها عند بداية المشروع وقنوات وبرامج التمويل المتاحة وآليات التواصل مع الجهات الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- وجود منصة إلكترونية تتضمن كافة التعاميم المنظمة لشؤون الاستيراد على المستوى القطاعي: مما يساهم في زيادة إلمام المستورد بكافة التعاميم الصادرة والاطلاع عليها وتجنب تعرضه لخسائر مالية في حال استيراد بضائع غير مطابقة للمواصفات.

- توفير البيئة التشريعية المناسبة لإنشاء مناطق صناعية خاصة: وضع نظم وقواعد وتشريعات تحكم عمل المنشآت بهذه المناطق المزمع انشائها.
- تكثيف جهود البرامج التي تستهدف تعزيز ريادة الأعمال: وذلك مثل برنامج "بادر" لحاضنات التقنية، بحيث يتم نشر الوعي بين مختلف الجهات لضمان تبني المجتمع السعودي لمفهوم ريادة الأعمال التقنية وتحفيز ثقافة الريادة في المجتمع والتعريف بالدور الذي تلعبه التقنية المبتكرة في نمو المجتمعات المتقدمة، بالإضافة إلى تطوير وصقل مهارات رواد الأعمال من خلال توفير خدمات استشارية وتوجيهية في التسويق والتخطيط والتمويل والإدارة والاستشارات القانونية بالتعاون مع مؤسسات تعليمية محلية وعالمية للمساهمة في إنشاء مشاريع تجارية ناجحة.

- توفير الأموال اللازمة لبنك التنمية الاجتماعية من أجل توسيع قروضه: توسيع قروض تمويل مشاريع

إخلاء مسؤولية: الأسر المنتجة لتشجيع النساء على مزاولة العمل الحر من منازلهن واستغلال مهارتهن في إيجاد مصدر

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات دخل دائم، عن طريق ما يلي: المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية من المحامين والخبراء في هذا الشأن. متوفرة في غرفة الشرقية. يمكن المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة - زيادة مبلغ تمويل مسارات لدى البنك لكي تستفيد منه الأسر المنتجة بالشكل المطلوب. ح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو المضمنة في الدراسة - حضانة المشروع والإشراف عليه لمدة ثلاث سنوات ، وفي حال فشله يتم إلغاء الترخيص. أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة ويح -

تسهيل الإجراءات في وزارة الشؤون البلدية والقروية لخدمة المنشآت الواعدة بالشكل المطلوب: بحيث

يتم العمل على تعزيز دور الأمانات والبلديات في المناطق المختلفة في دعم المنشآت الواعدة من خلال :

- تخصيص أموال كافية لبناء محلات ومخازن وساحات كبيرة، ومواقف للسيارات، تحت إشراف الأمانات.
- تأسيس إدارات للخدمات النسائية لدى الأمانات لتقديم الدعم المالي والفني للمنشآت النسائية الواعدة.
- العمل على تأسيس وتطوير أسواق نسائية تقوم بشكل أساسي على المنتجات التي يتم تصنيعها بالمنزل من حرف يدوية أو منتجات غذائية وغيرها.
- توحيد الانظمة و الاجراءات في جميع البلديات في المملكة.

- إصدار الرخص الكترونياً دون الحاجة الى مكاتب معتمدة لإصدار الرخص.
- تسهيل الاشتراطات لأصحاب المشاريع وعدم تكليف المستثمر الاعباء المالية قبل البدء بمشاريعهم .
- إمهال السعوديين فترة سنة لاستئجار عقار بعد منحه الرخصة بمزاولة النشاط للعمل ، وفي حال عدم الاستئجار يتم إلغاء ترخيص النشاط.
- تخصيص أماكن في المحافظات كأسواق شعبية في العطل الأسبوعية.
- إنشاء أكشاك في المحافظات وتأجيرها للسعوديين بأسعار رمزية.
- تخصيص أماكن في المدن الصناعية لأصحاب المشاريع متناهية الصغر من السعوديين وتأجيرها

إخلاء مسئولية لهم بأسعار رمزية.

أعدت هذه الدراسة من رغبة أكاديمية وعلمية من أجل توفير معلومات دقيقة بقاً للبيانات المتاحة من **■توظيف الأسواق الشعبية لخدمة الأسر المنتجة:** بحيث يتم تأهيل وتطوير الأسواق الشعبية واتخاذ ما قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومليزم من إجراءات لتطوير الأسواق الشعبية القائمة في بعض المحافظات في المملكة. وفي هذا السياق، يح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو المؤثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة **نرى بأهمية القيام بما يلي:-** ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للغرفة - استبدال الأسواق الحالية اليومية بأسواق دائمة ومطوّرة.

- تخصيص أماكن في الأسواق الشعبية لبيع المنتجات التراثية، ومنتجات الحرف اليدوية.
- تخصيص مبالغ نقدية لشراء منتجات الحرف والصناعات اليدوية السعودية لتنمية وتطوير هذا القطاع وكذلك دعم الأسر المنتجة.

■ توفير حوافز اجتماعية للمستثمرين: وذلك من خلال الآليات الآتية:

- سهولة تملك العقارات: بحيث يتم تسهيل اشتراطات تملك المستثمر الأجنبي من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المرخص له بمزاولة أي نشاط مهني أو حرفي أو اقتصادي تملك العقار اللازم لمزاولة ذلك النشاط أو لتوفير سكنه وسكن العاملين لديه،

بدون الحاجة إلى الحصول على موافقات من مؤسسات حكومية طالما أن العقار خارج مكة المكرمة والمدينة المنورة.

- تسهيل حصول أبناء المستثمر الأجنبي على الإقامة الدائمة في المملكة بدون دفع مقابل مالي؛ وذلك كنوع من التحفيز للاستثمار في ضوء ما يساهم به المستثمر في ضخ استثمارات تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل، بحيث يتم الإعفاء من دفع المقابل المالي الذي يبلغ 800,000 ريال سعودي اللازمة للحصول على الإقامة غير محددة المدة وفق نظام الإقامة المميزة.

- تسهيل حصول السيدات من أسرة المستثمر على رخص القيادة للسيارات؛ وذلك بدون اشتراط عمل المرأة بوظيفة عليا كطبيبة أو محاضرة أو مهندسة أو منتسبة إلى إحدى الجامعات؛ مما يساهم في توفير بيئة اجتماعية تسهل أمور الحياة على المستثمر الأجنبي

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتجاهات والبحوث الاقتصادية والمالية بالتعاون مع الباحثين طبقاً للبيانات والمرافقين له في المملكة. وأعدت هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من الاختصاصات والخبراء في هذا الشأن. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمسك بأمانة المعلومات المضافة وغيرها من العمليات، بالإضافة إلى التوسع في توقيع اتفاقيات منع الازدواج المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الضريبي مع الدول المستهدف جذب الاستثمارات منها؛ مما يساهم في تعزيز تنافسية المملكة لجذب استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

الاستثمار الأجنبي، مع تخفيض معدل ضريبة الأرباح التجارية للشركات الأجنبية العاملة في القطاعات التي تستهدف الدولة جذب الاستثمار إليها، بالإضافة إلى منح إعفاء ضريبي للمستثمر الأجنبي لمدة 5 سنوات من بدء ممارسة النشاط.

■ تحسين بيئة ممارسة الأعمال والحد من البيروقراطية: من خلال تسريع وتيرة العمل في المؤسسات الحكومية لتخفيض الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية تقديم الخدمات للمستثمرين؛ مما يساهم في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي.

■ التأكيد على العناية الفائقة من قبل المسؤولين بالجهات الحكومية وحرصهم على التواصل الفعال مع المستثمرين الأجانب: من خلال اللقاءات الرسمية كآلية سريعة لحل المشكلات التي تواجههم فيما يتعلق ببعض الإجراءات المتعلقة بشؤون التجارة والاستثمار بالمملكة.

- التواصل الفعال للجهات الحكومية مع الشركات الأجنبية: لتنمية معرفتهم بمستجدات القوانين والأطر التنظيمية في المملكة فيما يتعلق بأنشطتهم، من خلال قنوات سريعة وفعالة للتواصل سواء من خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني.
- تعزيز دور الممثلات السعودية خارج المملكة في جذب الاستثمار الأجنبي: من خلال تعزيز تواصل السفراء بالخارج والممثلين الدبلوماسيين والملحق التجاري مع المستثمرين الأجانب وتوفير المعلومات اللازمة لهم حول بيئة الاستثمار في المملكة، مع تعزيز إلمام الموظفين المخولين بالأنشطة التجارية بالممثلات القنصلية للمملكة بالقوانين التجارية لدى المملكة.
- تسريع وتيرة إصدار تأشيرات أغراض العمل: بحيث يتم تخفيض الفترة الزمنية اللازمة للحصول على التأشيرة، مع بحث إمكانية السماح بإعطاء تأشيرة لسيدة غير متزوجة لغرض العمل.

■ إخلاء مسئولية وجود شبك موحد لتقديم الخدمات للمستثمر: مما يساهم في إختصار الوقت وتوفير الجهد اللازم

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحه من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الهيئة العامة للإحصاء . مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.
- الهيئة العامة للإحصاء، نشرة سوق العمل للربع الثالث 2019م.
- الهيئة العامة للإحصاء، مسح النشاط الصناعي 2018م
- الهيئة العامة للإحصاء، مسح الابتكار المؤسسي 2018م.
- الموقع الإلكتروني لمركز الإقامة المميزة.
- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار.
- برنامج تحقيق التوازن المالي: ميزانية متوازنة 2020.
- جريدة اليوم، 4 أكتوبر 2018م، "«وظائف محددة» شرط حصول المقيّمات على رخصة قيادة".
- نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/15 بتاريخ

إخلاء مسؤولية

1421/ 4 / 17هـ

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية والجهات الخارجية بما لا يتعارض مع أهداف وأغراض هذه الدراسة. ولا تتحمل غرفة الشرقية مسؤولية أي قرارات أو إجراءات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. وأخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من الاختصاصات الاعتبارية في الحسبان. وتبين من خلال المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الوثيقة مسؤولية في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- Blomstrom, M., et al. 2000. "The Determinants of Host Country Spillovers from Foreign Direct Investment. Centre for Economic Policy Research, Discussion Paper series. No. 2350.
- Farole, T., Akinci, G., (2011). Special Economic Zones. Progress, Emerging Challenges and Future Directions. World Bank.
- Mpofu, T. and Chigwende, S. 2013. "An Exploration of Foreign Market Entry Modes for Zimbabwean Companies". Developing Country Studies. Vol.3, No.11.
- OECD. 2001. "NEW HORIZONS AND POLICY CHALLENGES FOR FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE 21ST CENTURY". OECD GLOBAL FORUM ON INTERNATIONAL INVESTMENT. Mexico City, 26-27 November 2001.
- OECD. 2003. "Checklist for Foreign Direct Investment Incentive Policies".
- The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2010). Designing Economic Zones for Effective Investment Promotion.

- The Heritage Foundation, "2019 Index of Economic Freedom".
- Tuomi, K., 2012, "Review of Investment Incentives: Best Practice in Attracting Investment". International Growth Center, Working Paper.
- Twarowska, k. and Kąkol, M. 2013. "INTERNATIONAL BUSINESS STRATEGY- REASONS AND FORMS OF EXPANSION INTO FOREIGN MARKETS". Make Learn. International Conference 2013.
- UNCTAD Statistics.
- World Bank, Doing Business Report 2020.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.